جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية وتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

الموضوع بعنوان:

دور الاعتماد المستندي في التقليل من مخاطر التجارة الدولية

دراسة حالة سونطراك "مجمع بركين"

من إعداد:

بهدي علي

تحت إشراف:

د. قلبازة أمال

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. خطوي منير	محاضر ب	غرداية	رئيسا
أ. وازي عز الدين	مساعد أ	غرداية	مناقشا
د. قلبازة آمال	محاضر أ	غرداية	مشرفا

السنة الجامعية 2024/2023

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

الموضوع بعنوان:

دور الاعتماد المستندي في التقليل من مخاطر التجارة الدولية

دراسة حالة "مجمع بركين"

من إعداد:

بهدي علي

تحت إشراف:

د. قلبازة أمال

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. خطوي منير	محاضر ب	غرداية	رئيسا
وازي عز الدين	مساعد أ	غرداية	مناقشا
د. قلبازة آمال	محاضر أ	غرداية	مشرفا

السنة الجامعية 2024/2023

الإهـــــداء

الحمد لله الذي وفقني لهذا وما كنت له من مقرنين، الحمد لله، ولم أكن لأصل إلى هذا الإنجاز لولا فضله علي، أما بعد فإلى من نزلت في حقهم الآيتين الكريمتين في قوله تعالى:

وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا (23) وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا.(24)

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ما أملك في الوجود والديا حفظهما الله وجعلهم تاجا فوق رأسي، الذين سهروا وتعبوا معي في سبيل طلب العلم ولإخوتي وإلى خطيبتي وإلى كل من ساندني في إنجاز هذا العمل.

وختاما نسأل الله أن ينفعنا بما علمنا، ويعلمنا ما ينفعنا.

شكر وعرفان

أولا من يشكر ويحمد آناء الليل وأطراف النهار، هو العلي القهار، الأول والآخر والظاهر والباطن، والذي أنعم علي بنعمه التي لا تعد ولا تحصى، أغدق علي برزقه الذي لا يفنى، وأنار دربي فله جزيل الحمد والثناء العظيم وهو الذي أنعم علينا إذ أرسل إلينا عبده ورسوله محمدا بن عبد الله عليه أزكى الصلوات وأتم التسليم أرسله بقرآنه المبين فعلمنا ما لم نعلم وحثنا على طلب العلم أينما وجد لله الحمد كله والشكر كله أن وفقني وألهمني الصبر على المشاق التي واجهتني لإنجاز هذا العمل المتواضع .والشكر موصول إلى كل من أفادني من علمه وتجربته العلمية والعملية من دكاترة وأصدقاء الدرب من أولى مراحل الدراسية حتى هذه اللحظة، كما أرفع كلمة الشكر إلى الدكتورة المشرفة "قلبازة أمال" التي لم تبخلني بأي معلومة وساعدتني على إنجاز هذه الدراسة، كما أشكر كل من رئيس اللجنة دكتور خطوي منير والمناقش دكتور وازي عز الدين وكل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد، وفي الأخير لا يسعني إلا أن ندعو الله عز وجل ان يرزقني السداد والرشاد والعفاف والغنى ويهديني إلى ما فيه الخير الصلاح.

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
إهداء	IV
شكر وعرفان	V
الملخص	IX
المقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الاعتماد المستندي والتجارة الخارجية	14
المبحث الاول: ماهية الاعتماد المستندي	15
المطلب الاول: مفهوم الاعتماد المستندي	15
المطلب الثاني: أهمية الاعتماد المستندي	16
المطلب الثالث: أنواع الاعتماد المستندي	16
المطلب الرابع: الاطراف المتدخلة في عملية الاعتماد المستندي	17
المبحث الثاني: ماهية التجارة الخارجية	18

المطلب الاول: مفاهيم حول التجارة الخارجية	18
المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية	19
المطلب الثالث: مخاطر عمليات التجارة الخارجية وكيف يتم تجنبها	24
المطلب الرابع: مصطلحات التجارة الخارجية	30
المبحث الثالث: دراسات سابقة (عربية/أجنبية)	34
المطلب الأول: دراسات بالغة عربية	34
المطلب الثاني: دراسات بالغة أجنبية	36
المطلب الثالث: مقارنة الدراسة السابقة مع دراستنا	38
الفصل الثاني: دراسة حالة حول الاعتماد المستندي على مستوى مجمع بركين	40
المبحث الأول: دراسة حالة حول مراحل سير عملية الاعتماد المستندي على مستوى مجمع بركين	42
المطلب الأول: تعريف بالمجمع بركين والهيكل التنظيمي له	42
المطلب الثاني: مراحل سير الاعتماد المستندي	43
المبحث الثاني: الاحتياطات الواجب إتخاذها للحد من مخاطر الاعتماد المستندي	57
المطلب الأول: قبل فتح الاعتماد المستندي	57

المطلب الثاني: بعد فتح الاعتماد المستندي	58
الخاتمة	60
نتائج الدراسة	61
إختبار الفرضيات	61
توصيات الدراسة	62
آفاق الدراسة	62
قائمة المراجع	63

قائمة الملاحق

رقم الملاحق	عنوان الملاحق	الصفحة
01	آلية الاعتماد المستندي	68
02	الفاتورة الأولية	69
03	أمر الشراء	70
04	مسودة أمر الشراء	71

الملخص:

يعتبر الاعتماد المستندي الأداة المالية التي تُستخدم في التجارة الدولية لضمان الدفع للبائع وتسليم البضائع للمشتري. تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور الاعتماد المستندي في تجنب مخاطر التجارة الخارجية وذلك في مجمع بركين المتواجد في حاسي مسعود ولاية ورقلة. ولقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي ودراسة حالة وقد لجأنا إلى تحليل خطوات سير الاعتماد المستندي والتقارير والمجالات المتعلقة بالتجارة الخارجية وقد توصلنا إلى عدة نتائج والمتمثلة في توفير ضمانات للبائع حيث أنه سيتلقى الدفع بعد إتمام شحن البضائع وحماية المشتري بحيث البضائع المطلوبة سيتم تسليمها في الموعد المحدد وتقليل مخاطر عدم الدفع والتسليم من خلال الرقابة الصارمة على المستندات المقدمة من كلا الطرفين.

الكلمات المفتاحية: اعتماد مستندي، مخاطر تجارة خارجية، تجارة دولية.

Abstract :

Documentary crédit is the financial instrument used in international trade to ensure payment to the seller and delivery of goods to the buyer. This study aims to identify the role of documentary credit in avoiding foreign trade risks in the Barkin complex located in Hassi Messaoud, Ouargla. In our study, we relied on both a descriptive analytical approach and a case study. In addition, we used macro-analytical tools in documentary credit, reports and fields related to foreign trade, and we reached several results, namely providing guarantees to the seller as he will receive payment after the completion of the shipment of goods, protect the buyer so that the ordered goods will be delivered on time, minimise the risk of non-payment and non-delivery by strictly controlling the documents submitted .by both parties

Keywords : Documentary Crédit, International Trade, foreign trade risks.

المقــدمـة

مقدمة:

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الأنشطة الاقتصادية التي تربط بين الدول عموما والمصدر والمستورد خاصة حيث تساهم في تبادل السلع والخدمات بينها. يمكن القول إن للتجارة الخارجية دوراً حيوياً في تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الثروة الوطنية للدول. وتتمثل أهم جوانب التجارة الخارجية في طرق الدفع وحيث تعتبر من العوامل الأساسية التي تؤثر على سير العمليات التجارية بين المصدر والمستورد في مختلف دول العالم حيث تتمثل هذه الطرق في الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي وتحويل الحر، حيث تسعى هذه الطرق في التقليل من المخاطر وزيادة الثقة بين الأطراف المشاركة في عمليات التجارة الخارجية. فالتحويلات المالية بين البائع والمشتري تعتبر أحد أهم جوانب التجارة الخارجية، وتلعب دورا حاسما في تحديد مستوى المخاطر التي قد تواجهها الشركات والأفراد خلال عمليات التبادل التجاري وخاصة في الاعتماد المستندي.

الإشكالية الرئيسية:

ماهي آليات الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية والحد من مخاطرها في مجمع بركين؟

الإشكاليات الفرعية:

فيما تتمثل آليات عمل الاعتماد المستندي في مجمع بركين؟

فيما تتمثل مخاطر التجارة الخارجية؟

كيف يساهم الاعتماد المستندي في التقليل من مخاطر التجارة الخارجية؟

الفرضية الرئيسية:

الضمانات التي يقدمها الاعتماد المستندي هي أساس تجنب مخاطر التجارة الخارجية.

الفرضيات الفرعية:

الاعتماد المستندي وسيلة من وسائل التمويل التجارة الخارجية وبالتالي فهي تحد من مخاطرها.

دور البنوك في الاعتماد المستندي يتمثل في الضمان للمتعاملين معاملات محدودة المخاطر دوليا.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة المخاطر التي دائما ما يصادفها المصدر والمستورد في التجارة الخارجية وكيف يكمن دور الاعتماد المستندي في تجنب هذه المخاطر. بالإضافة إلى دراسة مصدر هذه المخاطر لمحاولة إيجاد حلول لها.

أهمية الدراسة:

تظهر هذه الدراسة أهمية بالغة فيما يخص المبادلات التجارية الدولية والمخاطر التي تنجر عنها حيث تساعد في رصد وتحليل المخاطر الجديدة الناشئة في التجارة العالمية. وكيف يمكن للاعتماد المستندي أن يساعد المتعاملين في التجارة الدولية في التخفيف من هذه المخاطر والحد منها

أسباب إختيار الموضوع:

- الرغبة في دراسة المواضيع المتعلقة بالمبادلات التجارية
- موضوع الدراسة ضمن أساسيات التخصص
- إعطاء أهمية لهذا الموضوع وإثراء المكتبة المحلية به

صعوبات البحث

- التحفظ على تقديم بعض المعلومات.
- صعوبة ترجمة بعض المصطلحات الى العربية.

المنهج المتبع:

بصدد الحصول على أهداف الدراسة وللإجابة على هاته التساؤلات، اعتمدنا على مزيج من المناهج المعتمدة في مثل هاته المواضيع، بداية بالمنهج الوصفي لعرض الأدبيات النظرية، ثم على المنهج التحليلي ودراسة حالة بالنسبة للجانب التطبيقي.

الحدود الزمانية والمكانية:

تم إجراء الدراسة في مجمع بركين في بلدية حاسي مسعود ولاية ورقلة في الفترة الممتدة من 2024/02/17 إلى 2024/03/17.

هيكل الدراسة:

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الاعتماد المستندي والتجارة الخارجية

تطرقنا في هذا الفصل ومن خلال المنهج الوصفي إلى الأدبيات النظرية لكل من الاعتماد المستندي والتجارة الخارجية اللذان هما لب دراستنا هذه، حيث قمنا أولا بعرض الجانب النظري للاعتماد المستندي من خلال تحديد مفهومه واهميته وأنواعه، ثم قمنا بدراسة الأطراف المتدخلة في عملية الاعتماد المستندي

بعدها تطرقنا أيضا إلى الجانب النظري التجارة الخارجية من خلال تحديد مفهومها ونظرياتها، ثم ذكرنا مخاطر عمليات التجارة الخارجية وكيفية تجبها بالإضافة إلى مصطلحات التجارة الخارجية

وفي الأخير قمنا بعرض مجموعة من الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية التي تناولت العلاقة بين هذين المتغيرين

الفصل الثاني: دراسة حالة حول الاعتماد المستندي على مستوى مجمع بركين

تطرقنا في هذا الفصل ومن خلال المنهج التحليلي إلى الجانب التطبيقي بدراسة مراحل إنشاء الاعتماد المستندي في مجمع بركين وماهي إيجابياته وسلبياته وكذا المخاطر التي تنجم عنه. بالإضافة إلى الاحتياطات الواجب إتخاذها للحد من مخاطر الاعتماد المستندي.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الاعتماد المستندي والتجارة الخارجية

المبحث الاول: ماهية الاعتماد المستندي

الاعتماد المستندي هو نوع من الائتمان تمنح فيه المؤسسة المصرفية الأموال اللازمة لعميلها مقابل ضمانات معينة. وما يميزه عن الخيارات المصرفية الأخرى هو أنه متوافق مع جميع الأطراف المعنية. فهو يوفر الأدوات اللازمة لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير، مما يمنح الثقة لجميع الأطراف.

المطلب الأول: مفهوم الاعتماد المستندي

- يشير مصطلح "الاعتماد" إلى القرض، بينما يشير مصطلح "المستند" إلى المستندات المتعلقة بالعملية التجارية الممولة من خلال ذلك القرض.[1]
- يعرف الاعتماد المستندي أيضًا في القانون الوضعي بلبنان بأنه قانون التجارة الملغى لعام 1983 لم يتناول شروط خطابات الاعتماد المستندية ولكنه ذكر ببساطة أن جميع المعاملات المصرفية العامة كانت أعمالًا تجارية. إلا أن القانون التجاري الجديد رقم 17 لسنة 1999 بلبنان عالج هذه المشكلة وأدرج أحكام الاعتماد المستندي في الباب الثالث. الأوراق النقدية مستمدة من هذا البند وخصصت 10 مواد لهذا الغرض يحدد القانون التجاري الجديد في المادة 1/341 ما هو الاعتماد المستندي بأنه عقد يلتزم فيه البنك بفتح اعتماد على أساس طلب من أحد عملائه المسمى (الأمر) لمصلحة شخص آخر المسمى (المستفيد) لتأمين وثائق تشير إلى بضاعة متحركة أو جاهزة للنقل. وفي الفقرة الثانية من نص المادة يقال: عقد الاعتماد المستندي منفصل عن العقد الذي كان سببا في فتح الاعتماد، ولا يتدخل البنك في هذا العقد.[2]
- في عام 1925، أصدرت المحكمة العليا الأمريكية حكمًا يحدد مفهوم الاعتماد المستندي، ويقول فيه أن الاعتماد المستندي هو اتفاق يضمن السداد مقابل تقديم وثائق تتوافق مع شروطه، دون الحاجة إلى أي شروط أخرى رسمية غير تلك التي وردت فيه.[3]
- الاعتماد المستندي هو أسلوب مصرفي يتمثل في قيام البنك بإرسال مستند إلى بنك آخر في الخارج بناءً على طلب العميل. ويتم ذلك بعد توقيع عقد البيع بين المستورد والمصدر. والغرض منه هو سداد قيمة

[1] عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 86.
[2] مازن عبد العزيز فاعور الاعتماد المستندي والتجارة الالكترونية، الطبعة الأولى منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006، ص 18
[3] حبه صبرينة: الاعتماد المستندي القطعي (دراسة في ظل النشرة رتم 600)، ط1. دار هومة، الجزائر،2018، ص38

الصفقة المبرمة بين طرفين لصالح المصدر، ولذلك يعتبر غطاء لعملية البيع والشراء. أكمل العملية من خلال الوساطة المصرفية.[1]

- وعرفه الدكتور رزق الله نطاكي: " بأنه تعهد صادر من البنك بناء على طلب العميل الذي يسمى الآمر أو معطي الأمر لصالح الغير المصدر ويسمى المستفيد، يلتزم البنك بمقتضاه بدفع أو قبول كمبيالات مسحوبة عليه من هذا المستفيد، وذلك بشروط معينة واردة في هذا التعهد ومضمون برهن حيازي على المستندات الممثلة للبضائع المصدرة".[2]
- من خلال ما رئيناه من التعريفات السابقة يمكننا القول أن الاعتماد المستندي هو آلية من آليات تمويل التجارة الخارجية التي يلجأ إليها كل من المستورد والمصدر من أجل تسهيل المبادلات التجارية حيث يكون البنك هو وسيلة دفع وضمان بينهم.

المطلب الثاني: أهمية الاعتماد المستندي

يعتبر الاعتماد المستندي وسيلة فعالة لتأمين حقوق التجارة الدولية من خلال تدخل البنوك الوسيطة المعتمدة وموظفي المبادرة لديها، بما يحقق مصالح جميع الأطراف من المصدرين والمستوردين، وبالتالي ضمان حقوقهم في التجارة الخارجية. ويعتبر أفضل وأنجح وسيلة للتمويل. سوق. حفلة المبيعات. يساهم في تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي. كما أنها تساعد على جذب الفاعلين الاقتصاديين الدوليين، حيث أن لديها الثقة الكاملة في الحفاظ على حقوق الطرفين وعدم إهدارها.[3]

المطلب الثالث: أنواع الاعتماد المستندي

أولا: الاعتماد المستندي القابل للإلغاء

- يعتقد بعض الفقهاء أن خطاب الاعتماد قابل للاسترداد عندما يقبل البنك المراسل السحب من المستفيد، أو يدفع أو يعد بتأجيل دفع مبلغ السحب قبل أن يقوم البنك المصدر بإخطاره.

[1] سعيدي زهرة: الاعتماد المستندي، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر 2014, 2ص 13.
[2] حبه صبرينة: مرجع سبق ذكره. ص35.
[3] علودة نجمة دامية، دور المؤسسات المصرفية في التجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم القانونية، تخصص القانون الدولي للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية بتيزي وزو، سنة 2014، ص75-76.

- يقول البعض أن الاعتمادات المستندية قابلة للإلغاء، وهو ما يقوم على فكرة الالتزامات الطبيعية. وباعتبار أن خطاب الاعتماد سيتضمن عنصر دين ولا عنصر التزام، فإن وفاء البنك بقيمة الاعتماد المستندي للمستفيد هو وفاء لالتزام قائم ولا يكون ذلك الالتزام ملزما إلا إذا ظل أداؤه صحيحا وغير قابل للنقض.[1]

ثانيا: الاعتماد المستندي الغير قابل للإلغاء:

يطلق عليه أيضا بالاعتماد المستندي القطعي، حيث يوفر ضمانات أكيدة وثقة عالية وواضحة بين المتعاملين الاقتصاديين، ومن المعلوم أن هذا الاعتماد غرضه الرئيسي تمويل التجارة الخارجية، وبذلك سمي هذا النوع بالاعتماد النوع الحقيقي الوحيد[2]

ثالثا: الاعتماد الغير قابل للإلغاء والمؤيد:

- تتطلب خطابات الاعتماد هذه ضمانًا ليس فقط من بنك المستورد ولكن أيضًا من بنك المصدر في شكل تأكيد لمستوى الدين المتكبد بسبب تصدير البضائع. فهو يعتبر ضمان قوي ومن الآليات شائعة الاستخدام.

وذلك لأن البنك الذي قام بالتظهير قد وافق على أن يضيف إلى البنك مصدر خطاب الاعتماد التزامه النهائي وغير القابل للإلغاء بدفع قيمة خطاب الاعتماد عند الاطلاع أو في أي وقت بعد ذلك، أو قبول الكمبيالات المسحوبة على حسابه في وقت لاحق.[3]

المطلب الرابع: أطراف الاعتماد المستندي:

من خلال التعريفات سالفة البيان، يمكننا استنتاج الأطراف المتداخلة في الاعتماد المستندي وهي:

- المستورد طالب فتح الاعتماد المستندي (المشتري)
- المصدر المستفيد من الاعتماد (البائع).
- البنك فاتح الاعتماد
- البنك مبلغ الاعتماد

1 .المستورد طالب فتح الاعتمادLe donneur d'ordre

[1] محي الدين إسماعيل علم الدين، موسوعة أعمال البنوك من الناحيتين القانونية والعملية الجزء الثالث، 1987، ص 758.
[2] طاهر لطرش، تقنيات البنوك الطبعة الرابعة ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون - الجزائر، 2005 ص 119.
[3] طاهر لطرش مرجع سابق، الطبعة الثانية، ص 119

يُطلق على المستورد أيضًا اسم العميل الأمر". يُعد العميل" الأمر الشخص الذي يطلب فتح الاعتماد المستندي بناءً على الشروط والمتطلبات التي يرونها متوافقة مع اتفاق البيع المبرم بينهم وبين المستفيد. يبدأ العميل الأمر بإرادته نشأة الاعتماد المستندي، وهو الذي يُطلب فتح الاعتماد. يتم تنظيم الاعتماد في شكل عقد بين العميل الأمر والبنك الذي يفتح الاعتماد، ويشمل هذا العقد جميع النقاط التي يطلبها ". العميل الأمر من المصدر

أتمنى أن يكون هذا ما تبحث عنه إذا كنت بحاجة إلى مزيد من التعديلات، فلا تتردد في طرح أي استفسارات أخرى[1].

يعتبر المستورد العنصر الفعال في العملية، حيث يقود" البنك للالتزام بمطالبه المتعلقة بالصفقة وطلب فتح الاعتماد. وتنص المادة 2 من القواعد والأعراف الدولية الموحدة في نشرتها رقم 600 على أن العميل يعتبر الطرف ". الثاني في الاعتماد المستندي.[2]

2.البنك فاتح الاعتماد بنك المستورد:LA banque émettrice

يقوم بنك عميل الاستيراد بفتح (إصدار) خطاب الاعتماد وفقا للشروط المحددة في طلب الإصدار، ويعتبر البنك همزة الوصل بين المصدر والمستورد في المعاملات التجارية ويسهل الاتصال بينهما.

بنك المستورد هو البنك الذي يصدر طلب خطاب الاعتماد ويمكنه الموافقة على خطاب الاعتماد أو رفضه بعد دراسة وتحليل ظروف طالب الاعتماد.

3) البنك مبلغ الاعتماد بنك المصدرLa banque notificatrice

وهو البنك المراسل الذي يطلب البنك الذي فتح الاعتماد منه إخطار المستفيد. وهو البنك الذي غالبا ما يقوم باستلام المستندات من المستفيد، على أن يستلم هذا البنك القيمة بعد قيامه بدوره في تدقيق المستندات للتأكد من مطابقتها لشروط وأحكام العقد ومن ثم دفع القيمة للمستفيد.[3]

المبحث الثاني: ماهية التجارة الخارجية

المطلب الأول: مفاهيم حول التجارة الخارجية

– هي عملية التبادل التجاري بين دولتين. حيث تشمل عملية التبادل هذه السلع والخدمات والمال واليد العمالة.

[1] علي الأمير إبراهيم: التزام بفحص المستندات بالنسبة للاعتمادات المستندية، دار النهضة، القاهرة، الطبعة 2004 ص 17.
[2] المادة 02 من القواعد والاستخدمات الموحدة للمحكمة الجنائية الدولية المتعلقة بالاعتمادات المستندية (RUUنشرة 600)، مرجع سابق، ص 25.
[3] د. صالح بن عبد الله بن عطاف العوفي، المبادئ القانونية في صياغة عقود التجارة الدولية، مركز الطباعة والنشر بمعهد الإدارة العامة -. ط1998، ص254،

تعتبر التجارة الخارجية أداة للربط بين الاقتصاد الداخلي والخارجي للدول باعتباره المحرك الرئيسي لدفع عجلة الاقتصاد والنهوض بالنمو الاقتصادي.[1]

يمكن أيضًا تعريف التجارة الخارجية بأنها المبادلات التجارة الدولية في ثلاثة أشكال من حركة البضائع والأفراد ورؤوس الأموال التي تحدث بين المقيمين في وحدات سياسية مختلفة أو بين الحكومات والمنظمات الاقتصادية المقيمة في وحدات سياسية مختلفة.[2]

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية

تختلف نظريات التجارة الخارجية فيما يتعلق بطبيعة وأساس الركائز التي يجب أن تحكم التجارة. وتنقسم هذه النظريات إلى عدة مدارس فكرية. تطورت بعض النظريات من أفكار أولية ومع مرور الوقت مع بعض الإضافات، بينما بدا البعض الآخر يناقض النظريات السابقة.

أولا: النظرية الكلاسيكية

كانت النظرية الكلاسيكية، منذ ظهورها في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، أول نظرية متكاملة حاولت تفسير سبب حدوث التجارة بين الدول، وهي الأساس النظري الذي تقوم عليه النظريات الحديثة للتجارة الخارجية. وقد سعت إلى استكشاف أهمية وحقيقة القضايا السياسية واستندت إلى مجموعة من الافتراضات المتعلقة بنظرية الاقتصاد الحر، التي انبثقت من أنقاض مدرسة الفكر التجاري من القرن السادس عشر إلى أوائل القرن الثامن عشر، والمدرسة الطبيعية التي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر[3].

نظرية آدم سميث:

كانت نظرية الميزة المطلقة لعالم الاقتصاد آدم سميث أول نظرية تكاملية ظهرت لتفسير قيام التجارة بين الأمم. وتقوم هذه النظرية على مبدأ التقسيم الدولي للعمل وتعتمد على وجود فرق واضح في تكلفة الإنتاج من حيث القدرة الإنتاجية والإنتاجية بين دولة وأخرى. وتتلخص هذه النظرية في أن كل بلد يتخصص في إنتاج السلع التي يتمتع بميزة مطلقة في إنتاجها، وبالتالي فإن التجارة بين البلدان مفيدة لجميع الأطراف المعنية.

[1] عسال محمد طيب تحرير التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد الوطني، مذكرة التخرج ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة واقتصاد المؤسسة، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 2014/2015، ص15

[2] رشاد الحصار وآخرون، التجارة الخارجية دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000، ص 12.

[3] حسام علي داود آخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص33.

وبموجب هذه النظرية، يتخصص كل بلد في إنتاج السلع التي يتمتع بميزة مطلقة في إنتاجها، وبالتالي فإن التجارة بين البلدان مفيدة لجميع الأطراف المعنية[1].

نظرية ريكاردو في التجارة الدولية نظرية الميزة النسبية (أو الميزة المقارنة)

إن نموذج الميزة النسبية ليس جديدًا في التاريخ، ولكن خطواته الأولى حدثت مع نموذج الميزة المطلقة للاقتصادي آدم سميث. غير أن عيب هذه النظرية هو أنها تفترض أن لكل بلد ميزة مطلقة في إنتاج السلع، لذا لا يمكنها تفسير الحالات التي يكون فيها أحد البلدين أفضل حالاً من الآخر. وهذا أمر مطلق لكلا المنتجين، وليس للبلد الآخر ميزة مطلقة في أي من المنتجين. وهذا يثير السؤال التالي: هذا السؤال أجابت عنه نظرية الميزة النسبية بعد عقود من الزمن بنظرية الميزة النسبية التي تقول إن هذا البلد يصدّر كلا المنتوجين، ولكن هل تستوردهما البلدان الأخرى دون أن تتمكن من تصديرهما؟ والميزة هي أن القيمة المطلقة هي في الواقع مجرد حالة خاصة لنظرية الميزة النسبية الأكثر عمومية.[2]

نظرية جون ستيوارت ميل:

درس جون ستيوارت ميل قانون التكاليف النسبية للتبادل في التجارة الدولية ولعب دورا هاما في التأكيد على أهمية الطلب في تحديد النقطة التي تستقر عندها أسعار الصرف الدولية. تُعرف هذه النظرية أيضًا باسم نظرية ريكاردو ميل، وهي تعتمد على نظرية الإنفاق النسبي لديفيد ريكاردو من خلال دمج عوامل الطلب لتحديد المستوى الذي يستقر عنده معدل الطلب. وبينما ركز ريكاردو على فوائد التخصص الدولي طالما أن أسعار الصرف مستقرة، فإن النظرية الدولية للقيمة تعالج ذلك من خلال تحديد عوامل محددة تؤثر على سعر الصرف بين سلعتين. موسع. لقد ثبت أن سعر الصرف الذي يصل إلى التوازن في التجارة الدولية يحدد القيمة التي يمكن أن يستفيد بها البلدان.[3]

نظرية دافيد هيوم:

تنص هذه النظرية في التجارة الخارجية على أن التنمية الاقتصادية لبلد ما تنتشر إلى البلدان الأخرى بسبب اندماج هذه البلدان في إطار التقسيم الدولي للعمل، كما أن تنمية بلد ما لها تأثير إيجابي على البلدان الأخرى المجاورة[4].

---

[1] ذ. غازي صالح محمد الطائي، الاقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل 1999، ص59.

[2] سامية جدو: قراءة تقييمية في النظريات التجارة الدولية (من نظرية الميزة النسبية إلى نظرية الميزة التنافسية)، حوليات جامعة الجزائر 1 العدد 32- الجزء الثالث، سبتمبر 2018.

[3] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، مصر، 2004 ص 10-36.

[4] سعد محمود خميل الكواز، هيكل الاستيرادات وأثره على نمو وتطور القطاعات السمعية في العراق لفترة 1958-1990، أطروحة دكتورة مقدمة إلى مجلس كمية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل 1995، ص 09-10.

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية

تطورت النظرية الكلاسيكية تدريجيًا إلى نظرية مختلفة هي النيو كلاسيكية التي استحوذت على العناصر الأساسية للكلاسيكية ولكنها خضعت أيضًا لتأثيرات الكينزية والتغيرات في الاقتصاد، فنجد جوانب من الكلاسيكية الجديدة، مثل النظرة الجديدة التي تحلل قيمة السلع بالنسبة للمنفعة التي تنتجها.

على الرغم من أن النظرية النيو كلاسيكية تتفق مع النظرية الكلاسيكية التي تقول بأن الأسواق تتكيف ذاتيًا على المدى الطويل في ظل ظروف العمالة الكاملة، إلا أن الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد يميزون بين الحالات قصيرة الأجل. فمن ناحية أخرى، على المدى القصير، عندما يزداد الطلب الكلي بسبب زيادة المعروض النقدي أو الإنفاق الحكومي أو التخفيضات الضريبية، فإن المنتجين سينتجون أكثر وترتفع الأسعار[1].

نظرية ستوبلر–ساموليون:

ويخلص ليونتييف إلى أن فكرة أن الاقتصاد الأمريكي يتميز بفائض نسبي في رأس المال وندرة نسبية في العمالة هي فكرة خاطئة. وفي الواقع العكس هو الصحيح. لا يتعلق الأمر باستخدام الواقع للحكم على النظرية، بل يتعلق باستخدام النظرية للحكم على الواقع. ويتم عكس هذا المبدأ في مجال الحكومة. صحة النظريات العلمية.[2]

النظرية السويدية (هيكشر–أوهلين)

في عام 1919، نشر الاقتصادي السويدي هيكشر بحثًا بعنوان "تأثيرات التجارة الخارجية على توزيع الدخل". تحتوي هذه المقالة على المحتوى الرئيسي لنظرية التجارة الدولية الحديثة. ويربط هيكشر في مقالته "نظرية ريكاردو" بشرح أسباب اختلاف المزايا. العلاقات النسبية بين الدول المجاورة. وفي وقت لاحق، قام تلميذه "أولين" بمراجعة ما كتبه أستاذه ونشر كتابا مشهورا بعنوان "التبادل الإقليمي والتجارة الدولية" في عام 1933.[3]

نشأت النظرية لتوضيح تأثير التبادل الدولي على عوامل الإنتاج، وبعبارة أخرى، كيف يؤثر سعر السلعة على عوائد المدخلات المستخدمة في إنتاجها. أظهرت النظرية أنه عندما يرتفع سعر السلعة محليًا، تزداد عوائد المدخلات المستخدمة في إنتاجها. فعلى سبيل المثال، إذا زاد سعر الملابس القطنية مثلاً، فهذا يعني زيادة في نظير المواد الخام، وهذه النظرية في إنتاج "القطن" الذي يعتبر أحد عوامل الإنتاج التي تدخل في تكوين هذه السلعة.[4]

---

[1] Oana Simona Hudea: Classical, Neoclassical and New Classical Theories and Their Impact on Macroeconomic Modelling, Procedia Economics and Finance, N 23, Elsevier, 2015, P311.

[2] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، (مصد، دار الجامعة الجديدة، 2007)، ص66.

[3] علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي-نظريات وسياسات- ط1، (عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ب ت)، ص110.

[4] رانيا محمود عمارة، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة 1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر 99 2016، ص، 19.

سر ليونتييف

-منذ صياغة نظرية هيكشر وأوهلين، جرت عدة محاولات لاختبار صحتها. وكان أهم هذه الجهود هو الاختبار الذي أجراه فاسيلي ليونتيف عام 1951 من خلال دراسته للأساس الهيكلي للتجارة بين الولايات المتحدة وبقية دول العالم، حيث طور أسلوبا جديدا في التحليل الاقتصادي. لقد استخدمته ما يسمى بجدول المدخلات والمخرجات.[1]

-بدأ ليونتييف بحثه التطبيقي بإلقاء الضوء على المعتقدات والتوصيات التي أدت إلى الدراسة التحليلية لنموذج هيكشر وأولين. ولأن هذه الدراسات التطبيقية التي أجراها ليونتيف ركزت على الولايات المتحدة، الدولة الأكثر ثراءً برأس المال، فقد اعتقد ليونتيف أن الاقتصاديين الآخرين الذين دعموا نموذج هيكشر وأوهلين يعتقدون أن الولايات المتحدة تنتج سلعًا كثيفة رأس المال. وأعتقد أنه سيتم تصديره. ومع ذلك، كانت المشكلة مختلفة، حيث اكتشف ليونتييف أن الصادرات إلى الولايات المتحدة تتكون في المقام الأول من العمالة. - السلع كثيفة رأس المال: وتتكون وارداتها بشكل أساسي من السلع كثيفة رأس المال، وهو ما يتناقض مع ما تقوله نظرية هيكشر وأولين حول نسب عوامل الإنتاج.

النظرية الحديثة في التجارة الخارجية:

ويرى ليندر أن التغيرات في التجارة الدولية تعتمد على الواردات المحتملة والفعلية، وأن هناك مبالغة كبيرة في عوامل الإنتاج لأن التبادل الدولي لا يحدث إلا لأنواع معينة من السلع؛ فبالنسبة للسلع الأولية يميز ليندر بين نوعين من السلع هما السلع الأولية والسلع الصناعية; ويرى ليندر أن السلع الأولية تعتبر السلع الأولية يتم تداولها على أساس الميزة النسبية، أما بالنسبة للعلاقة الصناعية فالمسألة أكثر تعقيداً، حيث أن هناك مجموعة من العوامل التي تحدد الصادرات ومجموعة أخرى من العوامل التي تحدد الصادرات الفعلية والواردات الفعلية، مثل حجم الطلب المحلي الذي يحدد الصادرات المحتملة، بينما الواردات المحتملة لدولة ما، مثل حجم الطلب المحلي الذي يحدد صادراتها[2].

نظرية دور حياة المنتج:

وقد أجرى فيرنون هذه الدراسة في عام 1966، حيث ميّز فيها ثلاث مراحل لتطوير المنتجات، وافترض أن التفوق التكنولوجي يبدأ في الولايات المتحدة، مما يسمح لها بالريادة في تطوير المنتجات الجديدة، ثم ينتشر إلى البلدان الأخرى، وتتمثل هذه المراحل في:

[1] سامي عفيف حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الكتاب الأول، (مصر، الدار المصرية اللبنانية، 2005)، ص170.
[2] سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية ن التنظيم والتنظير، الدار المصرية، الطبعة الثانية، مصر 1993، ص87-88.

- مرحلة الإنتاج: بدء إنتاج المنتجات في الولايات المتحدة.
- مرحلة النضج: تبدأ المنتجات في التنويع، حيث يكون لكل نوع منها مستوى مختلف من التطور.
- المرحلة الأخيرة: تصبح المنتجات موحدة إلى حد كبير وتصبح أسواقها معروفة جيداً. وهنا، وعلى الرغم من ارتفاع تكلفة معدات الصيانة وقطع الغيار، إلا أنه من المعقول التفكير في إقامة مشاريع في بعض البلدان النامية بسبب انخفاض مستويات الأجور في تلك البلدان.

الفجوة التكنولوجية لبوزنر ودورة حياة المنتج الجديد لفيرنون:

وفقًا لبوزنر، تمنح الاختراعات والابتكارات التي تحدث في دولة معينة ميزة نسبية جديدة في التجارة الدولية. فعندما يتم اختراع شيء جديد، تحصل الدولة التي أنتجته على ميزة تكنولوجية مؤقتة مقارنةً بالدول الأخرى، حيث تستطيع احتكار السوق لفترة من الوقت[1]. لذلك، يطرح هذا سؤالين مهمين: لماذا تظهر الاختراعات والابتكارات أولاً في بعض الدول المتقدمة قبل غيرها؟ وكم من الوقت يمكن للدولة المبتكرة الحفاظ على تفوقها التكنولوجي؟ وقد حاول فيرنون الإجابة على هذين السؤالين من خلال نظريته عن دورة حياة المنتج، والتي تصف ثلاث مراحل للمنتجات الصناعية: مرحلة المنتج الجديد، ومرحلة المنتج الناضج، ومرحلة المنتج النمطي.[2]

المفهوم الديناميكي للتبادل الدولي:

هدف هاري جونسون من خلال نظريته الجديدة هو تطوير مفهوم قادر على تفسير المنافع التي ينتجها التبادل التجاري الدولي. وقد استند في ذلك على الأعمال السابقة لاقتصاديين مثل ليندر وبوزنر وفيرنون.

وبحسب جونسون، فإن الابتكارات والاختراعات التي تظهر أولاً في بعض الدول المتقدمة تمنحها ميزة نسبية مؤقتة في التجارة الخارجية. وهذا يسمح لتلك الدول باستغلال هذه الميزة والاستفادة من المنافع الناتجة عن التبادل الدولي.

لذلك، يمثل مفهوم جونسون محاولة لتوفير إطار نظري شامل لفهم كيفية استفادة الدول من التطورات التكنولوجية في تعزيز قدرتها التنافسية على المستوى الدولي.

نظريات التنمية:

النظريات الكلاسيكية والنيو كلاسيكية قد كانت على مدى فترة طويلة المنظور السائد والمهيمن في تفسير ظاهرة التبادل التجاري الدولي. إلا أنه بحلول منتصف القرن العشرين، برزت نظريات جديدة من قبل الاقتصاديين الاشتراكيين والمنادين بنظرية التبعية. هذه النظريات التابعية انتشرت واكتسبت قبولاً واسعًا خلال الخمسينات

[1] طارق الفاروق المصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010م، ص 19-20.
[2] نفس المرجع السابق، ص24

والستينات، حيث إنها لعبت دورًا مهمًا في إلهام موجات الاستقلال السياسي والاقتصادي لدى العديد من دول العالم الثالث.

وبالرغم من هيمنة هذه النظريات التابعية على الأدب الاقتصادي طوال عقدي السبعينات والثمانينات، إلا أن تطورات لاحقة على الساحة الاقتصادية العالمية، مثل انهيار الأنظمة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وقيام منظمة التجارة العالمية وتصاعد العولمة، قد أدت إلى تراجع نفوذ هذه النظريات التابعية وفقدانها لأهميتها النسبية.

المطلب الثالث: مخاطر عمليات التجارة الخارجية

التجارة الخارجية تلعب دوراً حيوياً في الاقتصاد العالمي، حيث تسمح للشركات بالوصول إلى أسواق جديدة وتنويع مصادر إمداداتها. ومع ذلك، فإن الانخراط في التجارة الدولية ينطوي على العديد من المخاطر التي يجب على الشركات أن تأخذها في الاعتبار قبل الدخول في هذه الأسواق.

الفرع الأول: تعريف خطر الائتمان أو عدم السداد، ومحدداته

أولا: تعريف خطر عدم السداد

يمثل الائتمان المبلغ المستحق الدفع في تاريخ مستقبلي محدد مقابل خدمات تم استلامها قبل ذلك التاريخ. وبالتالي، تنشأ مخاطر الائتمان من الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم السداد الجزئي أو النهائي لدفعة محددة أو من رفض العميل أو عدم قدرته على سداد الدين بالكامل وفي الوقت المحدد. ويشار إلى هذه المخاطر أيضاً بمخاطر الطرف المقابل.

تعني مخاطر الطرف المقابل فشل الطرف المقابل في العقد في الوفاء بالتزاماته التعاقدية، أي الفشل في الأداء.

عدم الوفاء بالالتزامات التعاقدية.

فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، تنشأ مخاطر الائتمان من مخاطر عدم قيام المصدر بالدفع بعد الوفاء بالالتزام بسبب عدم قدرة الطرف المقابل بسبب الإفلاس أو الظروف التي لا يمكن السيطرة عليها أو الوضع السياسي أو عدم الاستقرار الاقتصادي للطرف المقابل. البلد المستورد.

1. محددات مخاطر عدم الدفع

وبشكل عام، فإن درجة مخاطر عدم السداد تعتمد على ثلاث محددات:

- توزيع رقم الأعمال
- وخصائص الزبون.

- آجال التسديد.[1]

(1)توزيع رقم الأعمال:

يؤدي تركيز الصادرات على عدد محدود من العملاء أو في منطقة معينة إلى خلق مخاطر فريدة من نوعها لعدم السداد. ويؤدي هذا التركز في الواقع إلى تفاقم ضعف المصدرين في حالة إعسار أحد عملائهم الذين يعتمدون عليهم بشكل كبير أو رفضهم الدفع. وكلما كانت المنطقة التي يأتي منها العملاء أكثر تحديداً، كلما كانت المؤسسات المالية أكثر عرضة للأزمات الاقتصادية أو السياسية المحتملة.

(2)خصائص الزبون :

تنتج هذه الخصائص عن علاقات طويلة الأمد مع العملاء. فإذا كان عميل المؤسسة المصدرة عميلاً معروفاً للمؤسسة المصدرة وتعاملت معه في الماضي، فإن شدة المخاطر تشير إلى عدم وجود حوادث (حوادث الدفع التي وقعت مع هذا العميل فقط في الماضي). تزيد الثقة المكتسبة من عميل أو علاقة دولية جديدة من مخاطر القروض للمؤسسة المصدرة إلا إذا كان العميل يتمتع بسمعة دولية، أي معروف وموثوق به.

– وبالإضافة إلى ما سبق، يتحدد ذلك بطبيعة العميل، أي ما إذا كان العميل من القطاع العام أو الخاص. فإذا كان المستورد الأجنبي جهة حكومية أو حكومية، تكون المخاطرة أقل حدة، لأن الجهات العامة تستفيد من دعم الدولة ويقل احتمال إعلان إفلاسها، وهو سبب من أسباب الامتناع عن الدفع. ويعتبر الدفع مخاطرة سياسية ويمكن التحوط منها. أما بالنسبة للمؤسسات الخاصة، فإن احتمال عدم السداد أعلى، ولكن بسبب الأحداث الماضية.

(3)آجال التسديد

تؤثر فترة السداد المعتمدة فعليًا على وضع المقرض. كلما طالت فترة السداد، زادت مخاطر القرض. خلال هذه الفترة قد يتعرض المستورد للإفلاس أو الأزمة المالية أو التغيرات السياسية التي قد تمنعه من الوفاء بالتزاماته في السداد.[2]

2. مصادر خطر الائتمان

تنقسم مصادر خطر الائتمان إلى أربعة مصادر وهي:

[1] عبد القادر شاعة، الاعتماد المستندي أداة دفع وقرض، دراسة الواقع الجزائري، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص23-24-25.

[2] دليلة طيبي، مخاطر وضمانات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، دراسة حالة الجزائر BEA، مدكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماستر(أكاديمي) في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2015، ص 71-72.

أولا: مصادر تجارية

هذه هي مخاطرة المشتري وتنشأ في حالة الإفلاس أو الإجراءات الأخرى التي تهدف إلى رفض الدفع. تُعرف أيضًا بمخاطر "العجز"، وهي المخاطر المرتبطة بتدهور مركز المستورد المالي وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه الدائنين، وترتبط أيضًا بسلوك ونوايا عملائه. وقد يكون ذلك بسبب الإفلاس أو العجز بسبب عدم القدرة على سداد الديون المستحقة للمنظمة، أو بسبب الديون الكبيرة المستحقة لموردين متعددين. تشمل الإشعارات التجارية أيضًا إنهاء المستورد للعقد أو رفض استكمال الدفع لأسباب غير معروفة وغير قانونية، أي دون إبداء سبب حقيقي. إنه مصدر خطر.

والسبب في ذلك هو أن المستورد أو وضعه المالي يمنع المصدر من استلام كامل المبلغ خلال الموعد المحدد المتفق عليه. وأهمها:[1]

1) إفلاس المصدر:

أو إفلاسه أو تصفيته ويعني ذلك صدور حكم قضائي بإفلاسه أو إبرام صلح واقي من الإفلاس أو أي إجراء قضائي ينطوي على كف يد المدين عن إدارة أمواله وكذلك إذا تقررت تصفيته إجباريا حالة كونه شخصا معنويا، إلا أن تكون التصفية يقصد بها إعادة التنظيم أو الاندماج في شخص معنوي آخر دون أن يؤثر ذلك على حقوق الدائنين، وكل هذا من شأنه أن يؤدي بالمستورد إلى عدم دفعه لديونه في المواعيد المتفق عليها.

(2)امتناع المستورد عن سداد ما استحق عليه للمصدر:

وهذا يعني أن المستورد (المشتري) لا يدفع أو لا يستطيع دفع ما هو مستحق للمصدر، على الرغم من أن المصدر قد أوفى بجميع التزاماته تجاه المشتري.

(3)رفض المشتري استلام البضاعة المشحونة:

وهذا يعني أن المصدّر قد أوفى بجميع التزاماته تجاه المشتري، ولكن المشتري يرفض قبول وثائق البضائع المشحونة.

ثانيا: مصادر سياسية

يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي والمحلي والتوترات الدولية والحروب الأهلية إلى عرقلة المعاملات المالية.

تنشأ هذه المخاطر عندما تمنع الأحداث الخارجية عن سيطرة الزبون من الوفاء بالتزامات الدفع.

[1] عبد القادر شاعة، نفس المرجع السابق، ص 26.

هناك عدة أنواع من المخاطر السياسية حيث تتمثل في:[1]

– خطر الكوارث الطبيعية المرتبطة بالزلازل والفيضانات والأعاصير والثورات البركانية.... الخ.

الخطر السياسي العام الذي يرتبط باندلاع الحروب الثورات أعمال الشغب والعنف الانقلابات السياسية ... الخ.

قرارات الحكومات مثل نزع رخصة الاستيراد من الزبون تحديد أو تقليص كمية البضائع المستوردة ورفض التعامل مع دولة معينة.

خطر عدم التحويل بالرغم من أن المستورد قام بالتسديد في بلده بالعملة المحلية، إلا أن المصدر لا يحصل على ماله، بسبب مصاعب اقتصادية، مثل ندرة العملة الصعبة، أو إجراءات وتشريعات محلية تمنع أو تحد من حركة الأموال إلى الخارج، أو تأخر تحويلها.

بالنسبة للمستوردين، خطر الإعسار، حيث أنهم يستفيدون من الحماية المدعومة من الحكومة وعدم السداد غير مبرر في كثير من الأحيان.

بالنسبة للمصدّر، مخاطر الصرف، حيث أنه إذا ارتفعت قيمة العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية، فإن العملة المحلية ستكون أقل مقابل نفس سعر العملة الأجنبية.

وبعبارة أخرى، هي مخاطر إعسار المستورد بسبب عوامل سياسية. تشير المخاطر السياسية إلى مجموعة واسعة من المخاطر، بما في ذلك:

– تراخيص الاستيراد أو تعليقها أو عدم تجديدها من قبل سلطات البلد المستورد، أو حظر الاستيراد من قبل سلطات البلد المستورد.

هذا لا يشجع المصدر على بذل جهود للتصدير، ولا يشجع المصدر على بذل جهود للتصدير.

–منع سلطات البلد المستورد أو بلد العبور عبور البضائع عبر أراضيها إذا كان من شأنه أن يؤدي إلى وصولها إلى بلد المشتري أو زيادة التكاليف على حساب المصدر.

الوصول إلى بلد المشتري أو زيادة التكاليف على حساب المصدر

–الاستيلاء على البضائع المشحونة أو احتجازها أو مصادرتها من قبل سلطات بلد المشتري أو بلد العبور، مما يؤدي إلى عدم وصول البضائع إلى المشتري.

[1] رشيد شلالي، تسيير المخاطر التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجيستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 99-100.

خطر متعلق بحالة البلاد:

تعتبر هذه المخاطر من أصعب المخاطر التي يمكن تقييمها، حيث أنها مرتبطة بالوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للبلد، كما أنه من المستحيل تقييمها بدقة.

فتقييم أو تحديد دقة ممارسات الإقراض أو تحديدها بدقة أمر خارج عن إرادة المؤسسة أو البنك.

يجب على البنوك معرفة ظروف البلد الداخلية والخارجية، وسياسة الاستثمار، وسياسة التجارة الخارجية

الخطر القانوني:

تتحقق البنوك من الوضع القانوني للمنظمة، سواء كانت شركة ذات مسؤولية محدودة أو شركة خاصة أو شركة قابضة، وتوضح من منظور قانوني ما إذا كانت أنشطتها قانونية أو غير قانونية.

تتحقق البنوك من الوضع القانوني للمؤسسة من خلال فرض المستندات القانونية مثل الملكية وحقوق الإيجار والسجلات التجارية.[1]

ثالثا: مصادر اقتصادية

ويعكس هذا الوضع الاقتصادي المحلي، مثل التضخم وعدم كفاية احتياطيات النقد الأجنبي، والذي لا يؤدي فقط إلى التأخير في تحويل الأموال إلى الخارج، بل إن وضع أساليب رقابة الدولة على تحويل الأموال له تأثير سلبي على العلاقات التجارية الخارجية، وبشكل عام فإن الوضع الاقتصادي لبلد ما يؤثر على مسار المعاملات التجارية مع ذلك البلد.

رابعا: مصادر بنكية

نقاط الضعف أو أوجه القصور التشغيلية في البنك، وخاصة البنك المشتري، تؤثر سلباً أو تمنع البنك من تنفيذ المدفوعات في الخارج وهذا يعد إخلالاً بضمانات البنك والتزاماته.

الفرع الثاني: تعريف خطر الصرف وتحديده

أولا: تعريف خطر الصرف

يمكن تعريف مخاطر صرف العملات الأجنبية على أنها مخاطر زيادة المدفوعات أو انخفاض التحصيل بسبب المعاملات بعملات أخرى غير العملة المحلية.

من المتغيرات المهمة التي غالبًا ما يتم تجاهلها من قبل الشركات المصنعة هي مخاطر صرف العملات الأجنبية المرتبطة بالتغيرات في أسعار الصرف عندما تتم المعاملات بعملات أخرى غير العملة المحلية ولا يتم إنهاء المعاملات

[1] paveau. J et duphil. F. Exporter Pratique du commerce international, édition fouchers, 22 Edition, Paris France 2010, P : 376.

في الوقت الفعلي.

ويمكن تعريفها أيضًا على أنها مخاطر تسجيل خسائر أو مكاسب غير متوقعة عند تحويل عملة صعبة إلى عملة أساسية، أي المخاطر المتعلقة بمختلف الأصول والحقوق والالتزامات المسجلة بالعملة الصعبة الأخرى). وقد بدأت هذه المخاطر في الظهور بعد اعتماد نظام سعر الصرف العالمي. ولذلك، فإن جميع أنشطة التجارة الخارجية معرضة لهذه المخاطر، وهي تنطبق على المنظمات التي تشارك في المعاملات المالية الأجنبية. وتسعى المؤسسات إلى تحقيق الربح من خلال تحسين سعر صرف عملتها، ولكنها قد تتكبد خسائر كبيرة إذا كان العكس هو الصحيح، مما يؤثر على قدرتها التنافسية[1].

قد تنشأ مخاطر العملات الأجنبية في حالة القروض بالعملات الأجنبية لتمويل المعاملات التجارية الدولية، وقد تنشأ من تدفق الأموال بين الشركة الأم وشركاتها التابعة أو بين الشركات التابعة لها، أو من المعاملات التجارية.

ثانيا: تحديد خطر الصرف بالنسبة للمصدر والمستورد

(1) **بالنسبة للمصدر:**

عندما يقدم المصدر عطاءً تجارياً لمناقصة دولية بالعملة الصعبة، يتعرض المصدر لمخاطر سعر الصرف العشوائية لأنه من غير المعروف ما إذا كان سينتج عن هذا العطاء اتفاق أو عقد فعلي.

وإذا تم التوصل إلى اتفاق بعد مرحلتي تقديم العطاءات والتفاوض، يتم توقيع عقد تجاري بين الطرفين، ومن هذه النقطة فصاعدًا يتعرض المصدر للمخاطر الاقتصادية.

ويتعرض المصدر للمخاطر الاقتصادية بسبب التقلبات في أسعار الصرف، وهو أحد عوامل الإنتاج.

(2) بالنسبة للمستورد:

عندما تقوم مؤسسة ما باستيراد سلع نصف مصنعة أو مواد خام بالعملة الصعبة، فإنها تكون ملزمة بإدارة مخاطر صرف العملات الأجنبية من تاريخ الفاتورة إلى تاريخ الدفع. قد ترتفع أسعار التكلفة وقد تصبح المنتجات أقل تنافسية.[2]

[1] شوقي طارق، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 2006، ص28.

[2] Legrand. G, martini. H, Gestion des opérations Imports- Exports, édition DONOD, Paris France, 2008, P:137.338.

المطلب الرابع: مصطلحات التجارة الخارجية:

1- **مفاهيم مصطلحات التجارة الخارجية:**

- شروط التجارة الدولية هي القواعد التي تنظم المسائل المتعلقة بالمبيعات التجارية، المحلية والأجنبية على السواء، بهدف تيسير التجارة وبالتالي العلاقات بين الشركات، ويمكن تكييفها مع "العقود النموذجية" وهي تكميلية طوعية بطبيعتها.[1]
- مجموعة من القواعد العامة المعروفة لدى جميع التجار في مجال التجارة الدولية التي تسمح بتوزيع واضح للتكاليف والمخاطر بين البائع والمشتري في إبرام وتنفيذ عقود البيع الدولية[2].
- ويعرفها الأستاذ (Filaili Osman)" بأنها قواعد لها أصلها فيما يعرف بالقانون التجاري الدولي. وقانون Lex mercatoria، الذي ينص على توحيد القانون الدولي في مجال المعاملات التجارية، هو أحد أفضل المظاهر التطبيقية لهذا القانون. "[3]
- إن مصطلحات التجارة الدولية هي قواعد رسمية وضعتها غرفة التجارة الدولية (ICC) تحدد كيفية وفاء المستورد والمصدر بالتزاماتهما، أي قواعد العلاقة بينهما.[4]
- وفقًا للبروفيسور هيوز فنسنت، فإن إنكوترمز هي قواعد دولية موحدة لتفسير الشروط التجارية، حيث يتم تقديم قائمة بالعقود النموذجية للأطراف وتحديد التزاماتهم بشكل صريح ودقيق، مع مراعاة التعديلات أو الإضافات التي يحددها اتفاقهم على إبرامها صراحةً.[5]

2- **العناصر الأساسية لمصطلحات التجارة الخارجية:**

التسليم: وهو مكان وتاريخ تسليم البضاعة من قبل المصدر.

المستندات: من يحدد وينظم الالتزامات الخاصة بالوثائق المطلوبة أو الرسائل الإلكترونية المماثلة؟

المخاطر: من يتحمل مخاطر تلف او فقدان البضاعة؟

---

[1] GODFROID Yves, Les incoterms 2010, Espace entreprise, Mars 2011, p 1. Sita internet : www.barreaudeliege.be/actu/incoterms 2010, Date d'entrée : 20-01-2018.

[2] HADDAD S. et Collectif, Les incoterms : international commercial terms, Pages bleues éditions, Alger, Algérie, 2009, p 8.

[3] بن عثمان فريدة، النظام القانوني للصيغ التجارية الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2017/2016، ص117.

[4] جبار رقية النظام القانوني للعمليات البنكية الدولية: الاعتماد المستندي والكفالة البنكية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، 2017، ص134.

[5] بن عثمان فريدة، نفس المرجع السابق، ص117.

التكاليف: من سيتحمل التكاليف، وإلى أي مدى سيتحمل كلى الطرفين؟[1]

3- أهمية مصطلحات التجارة الخارجية:

توفر إنكوترمز إرشادات إرشادية للأطراف المشاركة في التجارة الدولية، حيث ترشدهم إلى العناصر التالية

-كيفية شحن البضائع من البائع إلى المشتري.

-التخليص الجمركي للبضائع، سواء كانت مصدرة أو مستوردة.

-توضيح كيفية توزيع التكاليف بين البائع والمشتري[2].

وبعبارة أخرى: يتحدد ثمن البضاعة حسب مكان تسليم البضاعة للمشتري، حيث يتحدد الثمن في ضوء مسؤوليات طرفي العقد ومدى مسؤولية كل طرف، وخاصة نقطة تسليم البضاعة من البائع والمشتري، فمن الطبيعي أنه كلما زاد التزام البائع ومسئوليته كلما زادت مسئولية البائع والتزامه، وكلما زاد الثمن والتزام البائع، بدأت مسؤولية المشتري والتزامه.[3]

4- أصناف مصطلحات التجارة الخارجية

وتتضمن معايير تصنيف مصطلحات التجارة الدولية بحسب المغادرة والوصول من بلد المنشأ إلى بلد الاستيراد، والتصنيف حسب الحروف الأبجدية، والأهم من ذلك التصنيف حسب وسيلة النقل الدولي للبضائع، كما هو مبين في محتوى كل مصطلح.

تصنيف حسب المضمون:

1) EXW (تسليم البضاعة من مكان العمل) :

التسليم في الموقع" يعني أن البائع يفي بالتزامات التسليم عندما تكون البضاعة متاحة للمشتري في مقر البائع (الورشة، المصنع، المستودع، إلخ). ويمثل هذا المصطلح الحد الأدنى من التزامات البائع ويجب أن يتحمل المشتري جميع التكاليف والمخاطر المرتبطة باستلام البضائع بهذه الطريقة.[4]

2) FCA(تسليم البضاعة للناقل)

[1] Habib Kraiem, Incoterms, Liner Terms & Coûts de Transport Maritime, édition L'Univers du Liver, Tunisie, 2005, p 14.

[2] محمد عبد الفتاح ترك، عقود البيوع البحرية الدولية، دار الجامع الجديد للنشر-مصر، ط1، 2007، ص16.

[3] جمال يوسف عبد النبي، الاعتمادات المستندية، مكتب روعة للطباعة، عمان-الأردن، ط1، 2001، ص61.

[4] عمر طلعت الطراونة، المستشار في إدارة الشراء والتجارة الدولية، درا البداية منشرون موزعون، عمان-الأردن، ط1، 2012، ص46.

ويعني التسليم إلى الناقل أن البائع يفي بالتزامه عندما يسلم البضاعة المصرح بتصديرها إلى الناقل الذي يعينه المشتري في مكان محدد؛ ويؤثر اختيار مكان التسليم على تحديد التزامات التحميل والتفريغ في ذلك المكان، وإذا كان التسليم في أرض البائع، يكون البائع مسؤولاً عن التحميل.

وإذا كان التسليم في أي مكان آخر، لا يكون البائع مسؤولاً عن تحميل البضاعة.[1]

3) FAS (تسليم البضاعة جانب السفينة)

يعني مصطلح FAS يعني أن البائع يفي بالتزاماته بمجرد وضع البضاعة على متن السفينة في ميناء الشحن المحدد، ويتحمل المشتري جميع تكاليف ومخاطر فقدان البضاعة أو تلفها.[2]

4) FOB(تسليم البضاعة)

يعني مصطلح "FOB" أن البائع يفي بالتزامات التسليم عندما تمر البضاعة عبر حاجز السفينة في ميناء الشحن المحدد، مما يعني أنه يجب على المشتري أن يتحمل جميع التكاليف ومخاطر فقدان أو تلف البضاعة.

ويجب على البائع بعد ذلك تخليص جمارك التصدير.[3]

5) CFR(التكاليف واجرة الشحن مدفوعة حتى ميناء الوصول المعين)

يعني هذا المصطلح أن البضائع تمر عبر حاجز السفينة في ميناء الشحن وأن البائع يفي بالتزامه بالتسليم من خلال دفع الرسوم والشحن اللازمين لتسليم البضائع إلى ميناء الوجهة المعينة وتخليص الجمارك في بلده. يتم تسليم البضاعة إلى ميناء المقصد المحدد، ولكن مخاطر فقدان أو تلف البضاعة والمسؤولية عن أي تكاليف إضافية تنشأ عن الأحداث التي تقع بعد تاريخ التسليم تنتقل من البائع إلى المشتري.

6) CIF(تكاليف التامين واجور الشحن مدفوعة حتى ميناء التسليم المعين)

هذا المصطلح يعني أن البائع يفي بالتزامه بالتسليم بمجرد عبور البضاعة حاجز السفينة في ميناء الشحن. ويجب على البائع أن يتحمل التكاليف والنقل اللازمين لتسليم البضائع إلى ميناء المقصد المعين وتخليصها من الجمارك في بلد

[1] جاك صابونجي، المصطلحات التجارية الدولية انكوتيرمز2000، إتحاد المصارف العربية، 2001 ص 21.
[2] جمال يوسف عبد النبي، نفس المرجع السابق، ص 70.
[3] جاك صابونجي، نفس المرجع السابق، ص 35.

التصدير، ولكن مخاطر تلف البضائع والمسؤولية عن التكاليف الإضافية الناتجة عن الأحداث التي تقع بعد تاريخ التسليم تنتقل من البائع إلى المشتري.[1]

7) CPT (أجور النقل مدفوعة حتى المكان المحدد)

وتعني عبارة "دفع أجرة الشحن إلى الوجهة المعينة" أن المصدر يفي بالتزامه عند تسليم البضاعة إلى الناقل المعين، ولكن بالإضافة إلى ذلك، يجب على البائع أن يدفع التكاليف اللازمة لنقل البضاعة إلى الوجهة المعينة (بما في ذلك الرسوم الجمركية للتصدير)، ويجب على المستورد أن يدفع جميع التكاليف المتكبدة في نقل البضاعة بحيث يتحمل البائع جميع المخاطر والمصاريف الأخرى التي تنشأ بعد تسليم البضاعة على هذا النحو.[2]

8) CIP (أجرة النقل والتامين مدفوعة حتى مكان المحدد)

النقل والتأمين إلى الوجهة المعينة" يعني أن البائع يفي بالتزاماته عند تسليم البضاعة إلى الناقل المعين وأن البائع يتحمل تكاليف النقل إلى الوجهة المعينة (بما في ذلك تكاليف التخليص الجمركي والتأمين على الصادرات) وأن المشتري يتحمل جميع المخاطر والتكاليف الأخرى بعد استلام البضاعة.[3]

9) DAT (تسليم البضاعة في محطة الوصول)

وقد أدرجت إدارة المواصفات والمقاييس اسم "محطة الوصول" في المصطلح الجديد الذي يتضمن أيضاً مصطلحات التجارة الدولية DEQ 2000، حيث تشمل "المحطة" أي ميناء أو رصيف أو مستودع أو ساحة حاويات أو شحن بري أو بالسكك الحديدية أو جوي. ونظرًا لتطور الممارسات التجارية، يُقترح مصطلح "تفريغ البضائع في محطة الوصول" لإدارة سلسلة التوريد لعدة أسباب، منها السمعة والجودة وتكاليف الصيانة. وهذا يعني أن البائع يقوم بتفريغ البضاعة من وسيلة النقل، وبمجرد تسليم البضاعة، يجب عليه دفع التكاليف اللازمة، بما في ذلك التأمين لنقل البضاعة إلى المحطة المعينة، بينما يتحمل المشتري جميع المخاطر والتكاليف الأخرى بعد استلام البضاعة.

10) DAP (تسليم البضاعة في المكان المتفق عليه)

وهذا يعني أن يقوم البائع بتسليم البضاعة وإتاحتها للمشتري عند وصولها في الترانزيت، ويجب أن تكون جاهزة للتفريغ في المكان المتفق عليه، ويجب أن يدفع المشتري رسوم الاستيراد، ويجمع بين DAF،DDU و DES

[1] S. Haddad et Collectif, Les Incoterms 2000, pages bleues - editions, Bouira Algérie, 2009 p 16.
[2] جاك صابونجي، نفس المرجع السابق، ص55 .
[3] عمر طالعة طراونة، نفس المرجع السابق، ص50.

Incoterms 2000 في مصطلح واحد مختصر جديد. يتحمل البائع جميع المخاطر التي ينطوي عليها نقل البضاعة إلى المكان المحدد وتخليص البضاعة للتصدير ويجب أن يتحمل التكاليف بموجب عقد النقل لتفريغها في المكان المقصود، وبعد ذلك لا يمكن للمشتري استرداد هذه التكاليف من قبل المشتري ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك. ولا يمكن استردادها من قبل المشتري.[1]

11) DDP (تسليم البضاعة مدفوعة الرسوم الجمركية في المكان المتفق عليه)

يعني مصطلح DDP أن البائع يفي بالتزامه عندما يتم تسليم البضاعة إلى المشتري في حالة التخليص الجمركي دون النقل إلى الوجهة المحددة، ويتحمل البائع جميع التكاليف والمخاطر المتكبدة في تسليم البضاعة إلى الوجهة، بما في ذلك، إن أمكن، رسوم الاستيراد على البضاعة في بلد المقصد، ويعكس مصطلح EXW الحد الأدنى من التزام البائع ويعكس مصطلح DDP الحد الأقصى لالتزام البائع ولا ينبغي استخدامه إذا لم يكن لدى البائع الموارد اللازمة لتصدير البضاعة.[2]

المبحث الثالث: دراسات سابقة

المطلب الأول: دراسات بالغة عربية

بوطي عزيزة وسالمي شويخة، دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية (دراسة مقارنة بنك السلام والبنك الجزائري الخارجي، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي ميدان علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير (2022-2023)

في هذه الدراسة، يتم التركيز على موضوع تمويل التجارة الخارجية باستخدام تقنية الاعتماد المستندي، وإجراء مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في هذا السياق. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية.

لقد تم استخدام منهجية مختلطة في هذه الدراسة، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي لفهم جميع جوانب الموضوع من الناحية النظرية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي في دراسة حالة للجانب التطبيقي.

[1] Jonas Malfliet, Incoterms 2010 and the mode of transport: how to choose the right term, Institute of Private International Law, Law Faculty, Ghent University - Belgium, 2011, p 166 -167.

بالاعتماد على الرابط:

https://www.cutn.sk/Library/proceedings/mch_2011/editovane_prispevky/Malfliet-163-179.pdf

[2] جمال يوسف عبد النبي، نفس المرجع السابق، ص 71-72.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي ان الاعتماد المستندي هو أكثر وسائل الدفع فعالية مقارنة بالطرق الأخرى.

البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية هما المصدران الرئيسيان لتمويل التجارة الخارجية.

العقد بين المستورد والمصدر هو الأساس الذي يقوم عليه فتح الاعتماد المستندي، ويجب فتح الاعتماد قبل موعد الشحن بفترة معقولة.

تسعى هذه الدراسة إلى إثراء الأدبيات حول دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية، مع إجراء مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في هذا المجال.

- **يمونة ريان سوسن عويسي واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل جائحة كورونا، دراسة حالة الجزائر مذكرة تخرج ماستر في العلوم التجارية، جامعة قالمة، 2021.**

تهدف هذه دراسة إلى التعرف على واقع التجارة الخارجية للجزائر في ظل أزمة لجائحة كوفيد-19. كما تسعى الدراسة إلى إبراز الجهود الدولية المبذولة للتصدي للوباء، مع التركيز على الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الجزائر لمواجهة التداعيات الاقتصادية للفيروس حيث أظهرت النتائج هي الدراسة ما يلي:

تسببت الجائحة في آثار سلبية أدت إلى توقف وتراجع معظم الأنشطة الاقتصادية، وخاصة قطاع الطاقة الذي شهد انخفاضًا بنصف مداخيله باعتباره المورد الرئيسي للجزائر بالإضافة إلى انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر إلى 2.5%.

- **فريال بن بريكة، مكانة الاعتماد المستندي في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2016 / 2017.**

وفقا للدراسة فإنها تبحث في مكانة الاعتماد المستندي في الجزائر. تم تقسيم الموضوع إلى فصلين رئيسيين:

في الفصل الأول، قامت الباحثة بدراسة شروط فتح الاعتماد المستندي. وذلك من خلال التطرق إلى الشروط الشكلية اللازمة لفتح الاعتماد المستندي، إضافة إلى التفصيل في كيفية سير عملية الاعتماد المستندي.

أما الفصل الثاني، فقد تناولت الباحثة الآثار القانونية للاعتماد المستندي، ثم استعرضت آثاره على الاقتصاد الوطني. كما قامت بالتمييز بين الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي ومن أهم النتائج المتوصل إليها في تلك الدراسة هي

الاعتماد المستندي يحظى بمكانة مرموقة باعتباره الوسيلة الوحيدة لضمان وحماية المتعاملين به. كما ساهم في تحقيق الاستقرار وتشجيع المبادلات التجارية الدولية، نظرًا لكونه وسيلة موثوقة وفعالة لتمويل عمليات التجارة الخارجية.

- **ضيف خلاف البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارة الخارجية بنك الفلاحة والتنمية الريفية – مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2014/2015.**

وفقًا للدراسة، لعبت البنوك التجارية دورًا محوريًا في تمويل التجارة الخارجية. فقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة البنوك التجارية الكبيرة في تمويل هذا النوع من التجارة، والتأثير الذي له هذا التمويل على النشاط الاقتصادي ككل. كما ركز الباحث على تحليل المخاطر المرتبطة بالتجارة الخارجية من منظور نظري.

من بين النتائج الرئيسية للدراسة:

- ✓ تعتبر البنوك التجارية الجهاز المصرفي الأساسي الذي يوفر الدعم المالي اللازم لنشاط التجارة الخارجية.
- ✓ تقنية الاعتماد المستندي تُعد الطريقة الأكثر فعالية وأمانًا لتمويل التجارة الخارجية.
- ✓ واقع تمويل التجارة الخارجية من قبل البنوك التجارية يختلف من بنك لآخر.
- ✓ هل هذه الصياغة المعاد صياغتها بالشكل المطلوب؟ أرجو إعلامي إذا كان هناك أي شيء آخر أحتاج إلى توضيح أو إعادة صياغة.

المطلب الثاني: الدراسات بالغة الأجنبية:

- **Documentary Letter of Credit Discrepancy And Risk Management in the Nigerian Crude Oil Export by Shamsuddeen Musa Aujara (2019).**

الهدف من هذه الدراسة هو إجراء تحقيق نقدي ودراسة طبيعة وتواتر مخاطر التناقض الوثائقي في معاملات الاعتماد المستندي الخاصة بتصدير النفط الخام النيجيري، ووضع استراتيجيات العمليات الداخلية المستخدمة في إدارة أسباب

وآثار مخاطر التناقض. الفكرة الأساسية لهذا الاطروحة هي دراسة هذه المخاطر في العلاقات مع المعاملات التجارية الدولية. ولتحقيق هذا الهدف، تم وضع ستة أهداف محددة هي:

التحقيق في المخاطر البيئية فيما يتعلق بمخاطر العملاء والدولة والبنك في خطابات الاعتماد النيجيرية المعاملات

- التحقيق في طبيعة وتواتر معدل مخاطر التناقض المستندي في نيجيريا خطابات الاعتماد لتصدير النفط الخام.
- دراسة العوامل التي تساهم في التناقضات المستندية في خطابات الاعتماد الخاصة بتصدير النفط الخام النيجيري.
- التحقيق في أسباب وتأثير عوامل خطر التناقض المحددة
- تحديد تقييم مخاطر التناقض في خطاب الاعتماد الخاص بشركة النفط الوطنية النيجيرية وتخفيف المخاطر عامل.
- تطوير نموذج مفاهيمي لمخاطر تناقض خطاب الاعتماد في عملية التصدير لتحديد مخاطر التناقض ومعالجتها.
- تشير النتائج إلى معالجة المخاطر المستخدمة في إدارة أسباب وآثار مخاطر التناقض قد يكون للدراسة تأثير كبير على عمليات الاعتماد المستندي لتصدير النفط الخام النيجيري

- **friederike niepmann و tim schmid – eisenlohr a study entitled**:

" International trade. Risk and the role of bank "(2014)

إن هذه الدراسة تسلط الضوء على دور المصارف في الحد من مخاطر التصدير في التجارة الدولية خلال الفترة من 2010 إلى 2012. وقد تم استخدام مجموعتي بيانات متكاملتين لتسليط الضوء على أعمال تمويل التجارة في البنوك الأمريكية. كما تم التركيز على مدى استخدام المصدرين الأمريكيين لخطابات الاعتماد والمجموعات المستندية وهما أهم منتجات التمويل التجاري لتخفيف المخاطر في التجارة الدولية. وتم توثيق التباين في مدى استخدامها في بلدان المقصد، مع تفصيل خصائص البنوك التي تقدمها.

وقد قدم الباحثان نموذجًا يوضح خيارات الشركات فيما يتعلق بترتيبات الدفع المتسقة مع الأنماط الموجودة في البيانات. ومن أبرز النتائج الرئيسية ما يلي:

- ✓ ترتكز أعمال الاعتماد المستندي بشكل كبير، حيث تمثل البنوك الخمسة الأولى أكثر من 92% من الضمانات التجارية.
- ✓ ما إذا كان المصدرون يستخدمون خطابات الاعتماد والعمل المباشر يعتمد بشكل أساسي على درجة تنفيذ العقود في بلد المقصد وعلى مدى المسافة بين الولايات المتحدة.
- ✓ التركيز العالي في توفير التمويل التجاري يشير إلى أن تسعير وقرارات البنوك الرئيسية في تمويل التجارة يمكن أن تؤثر على سلوك التصدير للشركات ومدى استيراد الدول الأجنبية من الولايات المتحدة.
- ✓ دور المسافة في استخدام منتجات التمويل التجاري يشير إلى أن الأثر سيكون أقوى على التجارة لمسافات طويلة.

المطلب الثالث: مقارنات الدراسات السابقة بدراستنا.

الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
بوطي عزيزة وسالمي شويخة	في كلتا الدراستين تم التطرق إلى الاعتماد المستندي	تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية. اما دراستي فتمحورت في دور الاعتماد المستندي في تجنب مخاطر التجارة الخارجية.
يمونة ريان وسوسن عويسي	كلتا الدراستين تطرقا إلى مخاطر التجارة الخارجية	تهدف هذه الدراسة إلى حالة وواقع التجارة الخارجية في ظل أزمة الكوفيد-19 بعتباره أحد مخاطر التجارة ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة أما بالنسبة إلى دراستي فتهدف إلى معرفة ودراسة كل مخاطر التجارة الخارجية من أجل محاولة تجنبها والتقليل من تداعياتها.

فريال بن بريكة	كلتا الدراستين تطرقا إلى ماهية الاعتماد المستندي	تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مكانة وآليات الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية وركزة على الفروقات بين الاعتماد المستندي والتحصيل أما بالنسبة لدراستي فقد ركزة على آليات الاعتماد المستندي في تقليل وتجنب مخاطر التجارة الخارجية
ضيف خلاف	كلتا الدراستين تطرقا إلى مخاطر التجارة الخارجية خاصة في الجانب النظري.	ركز الباحث على تحليل المخاطر المرتبطة بالتجارة الخارجية من منظور نظري. أما بالنسبة لدراستي فقد ركزة على تحليل المخاطر المرتبطة بالتجارة الخارجية من منظور النظري والتطبيقي
Shamsuddeen Musa Aujara	أوجه الشبه بين الدراستين أحد المتغيرين وهو الاعتماد المستندي	في هذه الدراسة قام بدراسة حالة في نيجيريا (2019) اما بالنسبة لدراستي فقد أجريتها في الجزائر (2024).
friederike niepmann و tim schmid	كلتا الدراستين تطرقتا إلى أحد المتغيرين وهو التجارة الخارجية	في هذه الدراسة قام الباحثان بدراسة مخاطر التصدير في التجارة الخارجية أما في دراستي فقد قمت بدراسة دور الاعتماد المستندي في تجنب مخاطر التجارة الخارجية

الفصل الثاني: دراسة عملية حول الاعتماد المستندي على مستوى مجمع بركين

مقدمة الفصل:

تتمثل طرق التمويل الركيزة الأساسية في المبادلات التجارية حيث يعتبر الاعتماد المستندي أحد طرق الدفع التي تضمن الأمان والثقة في عملية التبادل الدولية، ويتم اختيار طرق الدفع من طرف المصدر باعتباره صاحب البضاعة المطلوبة وعادة ما يقوم باختيار الاعتماد المستندي بحيث يعتبرها الطريقة المناسبة لضمان قيمة الصفقة قبل أن يقوم بإرسال البضاعة، سنقوم في هذا الجانب التطبيقي بدراسة مراحل إنشاء الاعتماد المستندي في مجمع بركين وماهي إيجابياته وسلبياته وكذا المخاطر التي تنجم عنه.

المبحث الأول: دراسة عملية حول الاعتماد المستندي على مستوى مجمع بركين.

المطلب الأول: تعريف بالمجمع بركين والهيكل التنظيمي له.

الفرع الأول: تعريف مجمع بركين

يعد مشروع مجمع بركين من أهم المشاريع الاقتصادية في الجزائر في مجال النفط والغاز حيث تم تأسيسه في 1998 والذي يقع في بلدية حاسي مسعود ولاية ورقلة وهو مشروع بترولي مشترك بين شركة سوناطراك الجزائرية (الشركة الوطنية للبحث والإنتاج والنقل والتحويل وتسويق المحروقات SPA) وشركة أناداركو الأمريكية للبترول من خلال شركتها الفرعية أناداركو الجزائر المحدودة. ويحتوي من 501 إل 1000 موظف.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للمجمع:

- **الشكل (1): الهيكل التنظيمي لمجمع بركين.**

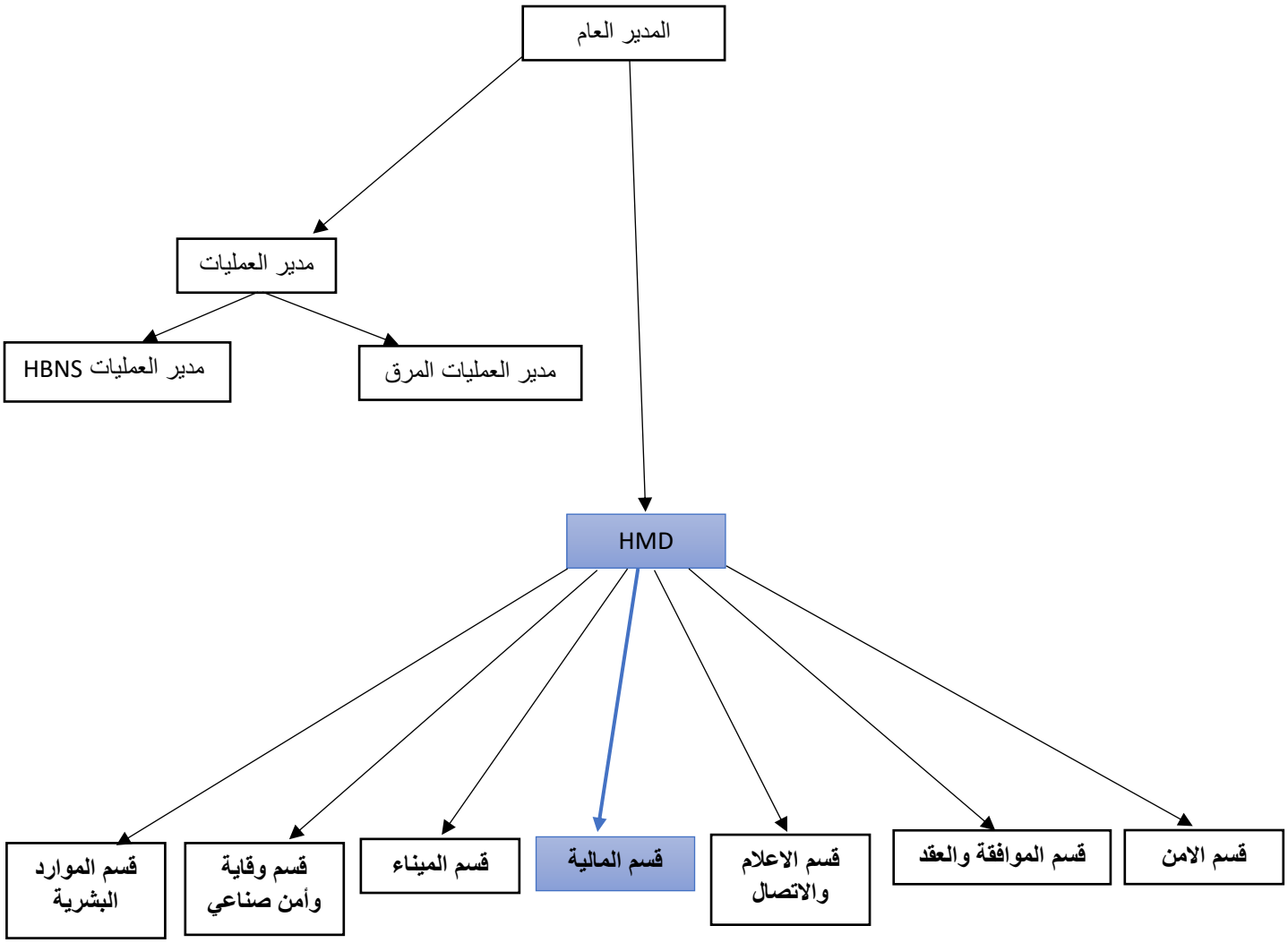

المصدر: من إعداد الطلب بالاعتماد على معلومات المؤسسة.

المطلب الثاني: مراحل سير الاعتماد المستندي:

الفرع الأول: عملية الشراء

يقوم قسم من أقسام المجمع بإرسال طلب اقتناء بضاعة (حسب المواصفات المطلوبة) إلى قسم الموافقة والعقد DAC (Département appro et contrat)من أجل الحصول على العروض، فيقوم هذا القسم بالبحث عن المصدرين من خلال البرامج الموجودة لديهم، حيث هناك ثلاث آليات يختلف دورها حسب نوع البضاعة وهي:

- **الاستشارة Consultation**
- **نشرية المناقصة Baosem**
- **الشراء وبالتفاوض Gré a gri**

ويتم اختيار أحد هذه آليات وفق الشروط التالية:

- **نوع السلعة.**
- **كمية السلعة.**
- **الميزانية.**
- **المدة الزمنية.**
- **الأولوية.**
- **شروط التقنية.**
- **شروط التعاقدية.**
- **الإلزامية.**

بعد اختيار العرض الأفضل من بين المصدرين والذي يتناسب مع شروط المجمع يتم إرسال إشعار للمصدر بقبول عرضه، بعدها يقوم المجمع بإرسال أمر الشراء أو الاتفاقية (**Servies Contrat/Pourchasse Ordre**) إلى المصدر حيث تحتوي الاتفاقية على مجموعة من المواد أهمها:

- رقم الاتفاقية (الرقم التسلسلي المقدم من طرف البنك)
- معلومات الطرفي العقد (عنوان/بريد الالكتروني/موقع..)
- طرق الدفع

- الملكية والمخاطر (تقسيم نسبة المخاطر حسب موقع ودرجة الخطر)
- الطريقة المعالجة والنصوص المرجعية.

أما بالنسبة لأمر الشراء (**Pourchasse Ordre**) **فيحتوي على**:

- رقم أمر الشراء
- معلومات المجمع والمصدر
- معلومات حول البضاعة المطلوبة
- طرق وأساليب الدفع[1]

الفرع الثاني: إجراءات ومستندات عملية الاعتماد المستندي

1- الإيداع التمهيدي: Pré-Domiciliation

بعد أن يقوم قسم الموافقة والعقد (Département Appro et Contrat) باستلام (الاتفاقية/أمر الشراء) (SC/PO)من المصدر بحيث تكون موقعة من الطرفين (المجمع والمصدر)، يقدمها إلى قسم المالية في المجمع (Département. Finance) بالإضافة إلى Tarif Douane ويقومون بإرسال نسخ منها إلى إلى البنك عبر المنصة البنكية، حيث يقوم البنك بدراسة العملية من ناحية المستندات المطلوبة والشروط ويقوم بإرسال اشعار إما أن تكون مواتية أو غير مواتية (Favorable/Défavorable) حيث :

- Défavorable :

إذا كانت العملية غير مواتية بمعنى تم رفضها من قبل البنك لوجود خلل قي المعلومات المتعلقة بالعملية، وبالتالي يقوم المجمع بإجراء تعديل على هذا المشكل وإعادة إرسال المستندات من الجديد على البنك.

- Favorable:

إذا كانت العملية مواتية بمعنى انه تم قبول العملية من قبل البنك.

[1].المصدر: من إعداد الطلب بالاعتماد على معلومات المؤسسة قسم العقد والموافقة.

2- الإيداع البنكي: Domiciliation

بعد أن يتم قبول العملية من قبل البنك يقوم المجمع بإرسال طلب التوطين Demande la Domiciliation + Pré-domiciliation إلى البنك بالإضافة إلى المستندات الأصلية ل (SC/PO) ومعلومات خاصة بالعملية والمتمثلة في:

- اسم المصدر(الاسم-عنوان..)
- بنك المصدر وعنوانه
- مبلغ (أمر الشراء/الاتفاقية) بالعملة الوطنية
- مصطلح التجارة الدولية (incoterm)
- طرق الدفع
- بلد المنشأ.
- تاريخ الارسال
- طرق التسليم
- ميناء الشحن
- ميناء التسليم

تتم دراسة المستندات من قبل البنك حيث يمكن ان تكون مواتية Favorable بمعنى تم قبول المستندات أو شروط المبادلة وبالتالي مواصلة العملية، ويمكن أن تكون غير مواتية Défavorable بمعنى تم رفض المستندات أو شروط المبادلات بالتالي يقوم المجمع بتعديل الخلل وإعادة إرسال المستندات إلى البنك من أجل التوطين.

3- فتح مسودة الاعتماد المستندي Draft LC

❖ بعد ان يقوم البنك بعملية توطين يقوم قسم المالية بفتح مسودة الاعتماد المستندي مع المصدر من أجل المفاوضة على شروط العملية التجارية حسب الأعراف والممارسات الموحدة في التجارة الدولية حيث تنقسم مسودة الاعتماد إلى ثلاثة أقسام:

- **قسم خاص بالمجمع**
- **قسم خاص المصدر**
- **قسم خاص المواد**

يقوم Département Finance بوضع الشروط التي يراها مناسب بعد استشارة قسم الامداد والنقل (..)département logistique والتي قد تتوافق مع شروط المصدر حسب رقم المادة، حيث تتمثل هذه الشروط في:

نموذج الاعتماد المستندي:

يتم اختيار نوع الاعتماد المستندي الذي ستتم بواسطته العملية وغالبا ما يكون غير قابل للإلغاء من قبل المصدر.

تاريخ ومكان الصلاحية:

يتم تحديد تاريخ الصلاحية من قبل قسم النقل والامداد بالمجمع (....) اما بالنسبة إلى مكان الصلاحية فدائما ما يستعمل المجمع أحد البنوك ذات المعاملات الخارجية لتسجيل العمليات التجارية.

رمز العملة(المبلغ):

يتم تحديدها من قبل المجمع وغالبا ما تكون بين العملات التالية .(USD/EURO/GBP)

شروط وأحكام الاستخدام:

حيث يتم استخدام أي بنك من اجل المفاوضة او الدفع.

تفاصيل الدفع المؤجل:

حيث تكون أحيانا محددة أو مؤجلة من قبل المجمع إلى في حالات استثنائية.

الشحنات الجزئية:

يتم رفض أو قبول هذه المادة حسب النوعية والحاجة للبضاعة.

عمليات إعادة الشحن:

يتم رفض أو قبول هذا المادة حسب مكان تواجد البضاعة

مكان الشحن:

يختلف مكان الشحن حسب مكان تواجد البضاعة

ميناء الشحن:

حيث يتم بقبول أي ميناء لإرسال البضاعة من طرف المصدر إلى المجمع.

ميناء التفريغ:

حيث يم قبول أي ميناء جزائري لاستقبال البضاعة من قبل المجمع.

التاريخ المحدد لشحن:

يقوم المصدر بتحديد تاريخ الشحن.

طبيعة البضاعة ومصطلح التجارة الخارجية:

يتم تحديدها حسب الفاتورة المبدئية.

الشروط الخاصة:

UCP 600 (الأعراف والممارسات الموحدة في التجارة الدولية).

معلومات البنك المصدر:

حيث يتم تسجيل كل المعلومات المتعلقة ببنك المصدر (العنوان، اسم البنك، رقم السويفت) حيث تكمن الأهمية في رقم السويفت الخاص بالبنك.

الرسوم الخاصة بالعملية:

جميع الرسوم المصرفية خارج الجزائر بما في ذلك رسوم المخالفة والتأكيد على حساب المستفيد، أما الرسوم المصرفية في الجزائر تكون على حساب المجمع.

- تحتوي مسودة الاعتماد المستندي أيضا على المستندات المطلوبة من المصدر ليقوم بإرساله إلى بنك المجمع عبر بنكه وذلك خلال 21 يوم بالإضافة إلى المستندات التي يرسلها إلى المجمع.

المستندات الخاصة بالبنك:

- (2) الفاتورة الاصلية (original invoice)
- (2) بوليصة الشحن (Bill of Leading)
- قائمة التعبئة (packing List)

- شهادة المطابقة (certificat of conformité)
- شهادة أصلية (certificat of original)

المستندات الخاصة بالمجمع:

- (1)الفاتورة الاصلية(original invoice)
- (1)بوليصة الشحن(Bill of Leading)
- (1)قائمة التعبئة(packing List)
- (1)شهادة المطابقة (certificat of conformité)
- (1) شهادة أصلية (certificat of original)

4- فتح الاعتماد المستنديL'ouverture la LC

بعد ان يقوم قسم المالية بفتح مسودة الاعتماد المستندي مع المصدر ويقوم هذا الأخير بالموافق على الشروط، يقوم بالدخول إلى منصة بنكية من أجل طلب فتح الاعتماد المستندي l'ouverture la LC بإرسال كل المعلومات المتفق عليها من قبل المجمع والمصدر ويقوم البنك بفتح LC وهذا بإرسال Swift openلبنك المصدر ويقوم البنك بإصدار المبلغ (حظر المبلغ) حيث يأخذ قيمة المبلغ من حساب البنكي للمجمع وتحويله في حساب بنكي له بما يسمى بـ placement.

5-تسجيل العملية المحاسبية (placement **LC**)

تدوين العمليات المحاسبية بعد رصف (اقتطاع) المبلغ من طرف البنك، يقوم المحاسب المكلف بتسيير الحساب البنكي للمجمع بما يلي:

512******CP	
	X

512*****CP	
X	

(X) : مبلغ الإجمالي لLC .

1- تسجيل التكليفات (Commissions)

62 **** charge	512**** CC
Y	Y

(Y) : مبلغ (Commission)

6- إرسال البضاعة: Envoi la marchandise

بعد أن يقوم المجمع بفتح الاعتماد المستندي (LC)، يقوم المصدر بإرسال البضاعة حسب الشروط المتفق عليها (Incoterm) حيث يقوم قسم النقل والإمداد (Logistique) بتتبع البضاعة اثناء تنقلها من المصدر إلى المجمع، بالإضافة إلى ذلك يقوم المصدر بجمع وإرسال المستندات المطلوبة وإرسالها إلى بنك المجمع عبر القناة البنكية.

7- إرسال المستندات Envoi des Documents

بعد أن يقوم المصدر بإرسال المستندات عبر القناة البنكية إلى بنك المجمع يقوم هذا الأخير بإرسال إشعار وصول المستندات إلى المجمع.....

8- محفظة المستندات Jeux Documents

بعد اكتمال المستندات المطلوبة من المصدر يقوم البنك بإرسال إشعار الوصول إلى المجمع حيث يقوم رئيس قسم أمين الصندوق (Chef du département Trésorerie) مدير المالية Directeur Finance بالتوقيع على الإشعار المرسل من قبل البنك وإرساله مرة أخرى إلى البنك من أجل استلام نسخ واحدة من المستندات الاصلية حيث تحتوي الفاتورة الأصلية على ختم التوطين بالإضافة إلى رقم توطين (نفس رقم التوطين الذي قام بتقديمه البنك أثناء طلب التوطين) بعد ذلك يقوم قسم المالية بتسجيل المعلومات التالية:

رقم الفاتورة / رقم التوطين/ رقم LC / تاريخ التوطين/ رقم BL/ تاريخ إستلام المستندات (ليتم دفع مبلغ العملية للمصدر في نفس الشهر).

بعد ذلك يقوم قسم المالية باستنساخ المستندات الاصلية حيث يقوم بإرسال المستندات الأصلية إلى قسم النقل والامداد من أجل القيام بالإجراءات الجمركة مع المصالح الجمركية لاستخراج ونقل البضاعة من الميناء إلى الجمع، أما بالنسبة إلى النسخ فيتم إرسالها إلى قسم المحاسبة من أجل تسجيل المحاسبي للعملية.

9- استلام المستندات :

بعدما يقوم قسم المالية بإرسال المستندات الأصلية إلى قسم النقل والإمداد Département Logistique يقوم هذا الأخير بتسجيل المعلومات المتعلقة بالبضاعة لدى قاعدة بيانات خاصة بهم حيث تتمثل هذه المعلومات في:

- معلومات المصدر.
- رقم الفاتورة.
- رقم أمر الشراء.
- نوع المصطلح Incoterm.
- رقم التوطين.
- تاريخ التوطين.
- ميناء (الشحن والتفريغ).
- تاريخ (الشحن والتفريغ).

بعد ذلك يقوم قسم نقل وإمداد (logistique) بتسجيل المعلومات، يقوم بملء شهادة التخصيص التي تحتوي على:

- رقم التسلسلي ل PO
- اسم ونوع البضاعة
- قيمة البضاعة المستوردة بالإعفاء
- رقم الفاتورة
- (جزء خاص بمصلحة الجمارك)

بالإضافة إلا المادة 19-13 المنظمة للنشاطات المحروقات في الجزائر وكذلك تعهد من طرف المجمع بعد إعادة بيع البضاعة.

10- إرسال المستندات إلى وكيل العبور Transit:

بعد أن يقوم قسم النقل والامداد (Logistique) بملء شهادة التخصيص يقوم بإرسالها رفقة المستندات الأصلية إلى وكيل العبور Transit من اجل جمركة البضاعة، بعد ذلك يقوم وكيل العبور بإرسال Tableau de calcul de la exonérée حيث:

إذا كانت ضريبة القيمة المضافة (T.V.A)والحقوق الجمركية (D.D) يساوي صفر (T.V.A ;D. D=0) بمعنى أن البضاعة المستوردة معفاة من الضريبة الجمركية في هذه الحالة يقوم قسم Logistique بملء شهادة الإعفاء من الضريبة من القيمة المضافة Attestation D'exonération la Taxe sur la valeur ajoutée من دفتر مديرية الضرائب والتي تحتوي على:

- تاريخ الخدمة
- رقم الشهادة
- ختم فرع مديرية الضرائب
- معلومات المجمع
- صاحب البضاعة
- قيمة البضاعة بالإعفاء الضريبي
- قيمة القيمة المضافة الملغاة
- تاريخ ملء الشهادة

11- التخليص الجمركي:

بعد ان يقوم قسم النقل والامداد (Logistique)بإعداد شهادة الاعفاء الضريبي يقوم بإرسال نسختين منها لوكيل العبور حيث يقوم بإرسال نسخة واحد لمصلحة الجمارك ويحتفظ بالأخرى.

أما إذا كانت ضريبة القيمة المضافة (T.V.A) والحقوق الجمركية (D.D) أكبر من الصفر

(T.V.A ; D.D>0) فهذا يعني بان البضاعة المستوردة غير معفاة من الضريبة. يقوم قسم Logistique بإرسال طلب داخلي بين الأقسام من أجل تقديم Check لدى مصلحة الجمارك.

وفي بعض الأحيان تكون هناك بضائع جزء منها معفى من الضريبة وجزء الأخر خاضع للضريبة في هذه الحالة يتم تقديم كل من Attestation D'exonération la Taxe sur la valeur ajoutée + Checkلدى مصلحة الجمارك.

12- ملف استخراج البضاعة:

يتكون الملف المقدم من طرف وكيل العبور إلى مصلحة الجمارك من المستندات الأصلية المقدمة من طرف القسم المالية Jeux Document بالإضافة Attestation D'exonération la Taxe sur la valeur ajoutée او Check أو كليهما حسب تصنيف البضاعة لدى الجمارك (حسب اللائحة الجمركية) ويقوم باستخراج D10 خاصة بالبضاعة.

13- نقل البضاعة:

يقوم وكيل العبور بإرسال البضاعة من الميناء أو المطار إلى المجمع بالإضافة إلى بوليصة الشحن BL الخاصة (بين وكيل العبور والمجمع) حيث تحتوي على رقم PO بالإضافة إلى رقم Original invoice وتاريخ شحن البضاعة وتاريخ وصولها للمجمع بالإضافة إلى المعلومات الخاصة بالبضاعة

ملاحظات:

- يقوم قسم النقل والإمداد Département Logistique بإرسال BC إلى وكيل العبور Transit من أجل دراسة صنف البضاعة حسب اللائحة الجمركية لكل بضاعة من حيث انها معفاة من الضرائب أو غير معفاة.
- في بعض الحالات يقوم المجمع باستيراد بضائع خاصة (تحتوي على مواد كيميائية /كاميرات مراقبة/...) ففي هذه الحالة يقوم وكيل العبور بتبليغ المجمع من أجل إعداد رخصة وزارية من أجل تسهيل نقلها إلى المجمع.
- في بعض الحالات ما يقوم المجمع باستيراد بضاعة ذات معايير ومؤشرات حساسة مثل آلات التنقيب فإنها تلجأ إلى مؤسسات خاصة بالمؤشرات والقياس من أجل إعداد رخصة لنقل مثل هذه البضائع.
- يتكون دفتر مديرية الضرائب من أربع نسخ من شهادة الإعفاء من الضريبة من القيمة المضافة حيث النسخة البيضاء ترسل إلى مصلحة الجمارك والنسخة الزرقاء ترسل إلى وكيل العبور والنسخة الخضراء فهي خاصة بالمجمع اما بالنسبة للنسخة الصفراء فيتم إرسالها إلى مصلحة الجمارك.

- بعدما يقوم قسم المالية بإرسال المستندات Jeux Doucement إلى قسم المحاسبة D. Comptable، ويقوم هذا الاخير بإدخال فاتورة الاصلية في برنامج خاص، ويقوم مخزن المجمع بإرسال وثيقة استلام البضاعة إلى D. Comptable من أجل مقارنة ومطابقة معلومات البضاعة المرسلة من مخزن المجمع مع أمر الشراء PO الذي تم إرساله إلى المصدر فإذا طرئ أي خطأ في المبلغ او عدم تطابق لمواصفات البضاعة حسب الطلب فيتم تبليغ المصدر بذلك الخطأ من أجل تسويته.

بعدما يتم مقارنة ومطابقة معلومات Réception document مع Original invoice، يتم ترصيد الفاتورة من حساب موردو المخزونات والخدمات (401) إلى حساب موردو الفواتير التي لم تصل إلى صاحبها (408)

بعدما يتم تحويل حساب الفاتورة من طرف قسم المحاسبة يتم إرسالها إلى قسم المالية.

14- القيد المحاسبي في عملية الاعتماد المستندي:

تتم عملية القيد المحاسبي في الاعتماد المستندي في أربعة مراحل وهي:

1. فتح الاعتماد المستندي.
2. وصول المستندات الاصلية
3. إرسال البضاعة. (تغيير الملكية/وصول البضاعة إلى المخزن).
4. وصول الفاتورة (قسم المحاسبة/قسم الخزينة).

1. فتح الاعتماد المستندي.(L'ouverture de la LC)

512***** CP		512*****CC	
X			X

(X) مبلغ الإجمالي لLC

((اقتطاع قيمة البضاعة من حساب البنكي للمجمع (Blocage)).

2. وصول المستندات الاصلية (LC)(**Arrivée des documents**)

512*** CP	512*** CC
X	X

(إلغاء اقتطاع قيمة البضاعة من حساب البنكي للمجمع(déblocage))

3. **إرسال البضاعة. (تغيير الملكية/وصول البضاعة إلى المخزن)Envoyer de la marchandise** .

– تغيير الملكية:(Changement de propriétaire)

37*** C.S.E	408*** C.F.f
X	X

(تحويل ملكية البضاعة من المصدر على المجمع.....)

- **وصول البضاعة إلى المخزن:**

37*** C.S.E	32***C.A. F
X	X

(تسجيل البضاعة ضمن قائمة عتاد المخزن)

4. وصول الفاتورة (قسم المحاسبة/قسم الخزينة) **La facture arrive**.

– قسم المحاسبة:

408*** C.F.f	401*** C.F.S
X	X

| ترصيد الفاتورة من حساب موردو المخزونات والخدمات (401) إلى حساب موردو الفواتير التي لم تصل إلى صاحبها (408))

- **قسم الخزينة:**

512***CC	401*** C.F
X	X

(تسجيل عملية الدفع للمصدر من طرف المجمع)

- **إيجابيات وسلبيات الاعتماد المستندي Avantages et Inconvénients du crédit documentaire**:

	إيجابيات	سلبيات
بالنسبة للمجمع	ضمان الحصول على البضاعة المطلوبة.	- عدم تطابق البضاعة للشروط المتفق عليها من الجانب التقني (أو/و) الجانب الكمي وعدم اعتراف المصدر بذلك. - تأخر ارسال المستندات إلى البنك أو إلى المجمع خاصة بعد وصول البضاعة. - حجز قيمة البضاعة من الطرف البنك بمجرد فتح

		الاعتماد، أحيانا تصل إلى أكثر من سنة.... - تكاليف تسيير الاعتماد المستندي تكون مرتفعة.
بالنسبة للمصدر	ضمان الحصول على قيمة الصفقة	لا توجد هناك سلبيات بالنسبة للمصدر باعتباره يخدم مصلحته بنسبة كبير.

ملاحظات:

- ✓ يتم ملئ الشروط الخاصة ب Draft LC من قبل département finance حسب شروط الموجودة في (SC/PO) التي تم استلامها من قبل département appro et contrat.
- ✓ إن أي تغيير يطرأ في LCتكون تكاليف ذلك التغيير على عاتق طالب التغيير.
- ✓ في بعض المعاملات التجارية يلجأ المصدر إلى بنك ثالث يكون هو وسيط العملية حيث يتم إضافة معلوماته ضمن Draft LC
- ✓ إذا قام بتغير تاريخ الشحن فيكون هناك تغيير تلقائي لتاريخ الصلاحية.
- ✓ غالبا ما يكون هناك طلب تغير في المعلومات المرسلة إلى البنك من قبل المصدر وفي هذه الحالة يقوم قسم المالية بإرسال طلب التعديل (Amendement) إلى البنك حيث يحتوي هذا الطلب على رمز المعلومة التي تم تغييرها.

المبحث الثاني: الاحتياطات الواجب إتخاذها للحد من مخاطر الاعتماد المستندي

من خلال ما سبق يتضح لنا أن الاعتماد المستندي من أهم تقنيات الشراء الخارجي باعتباره يوفر ضمانا وثقة أكبر بين الأطراف، ولكن هذا لا يعني خلوه من المخاطر، وفيما يلي نعرض بعض الإحتياطات الواجب إتخاذها قبل وبعد فتح الإعتماد للحد من مخاطر التمويل الخارجي عبر الاعتماد المستندي.

المطلب الأول: قبل فتح الاعتماد المستندي

هناك عدة نقاط مهمة يجب مراعاتها قبل فتح الاعتماد المستندي:

- **وصف الوثائق والمحتوى بدقة:** عند إصدار الاعتماد، يجب تحديد الوثائق المطلوبة بشكل دقيق وشامل، مع وصف محتواها وتواريخ صلاحيتها.
- **وصف البضاعة المستوردة بإيجاز ودقة:** ينبغي وصف البضاعة المستوردة بشكل موجز، بما يكفي من التفاصيل حول النوعية والمواصفات والكميات والأسعار.
- **استخدام الاعتماد المستندي كوسيلة دفع:** على الشركة المستوردة عدم استخدام الطرق المكلفة مباشرة كالاعتماد غير القابل للإلغاء والمؤكد. وإذا استخدم هذه الطرق، فإن تكاليف التأكيد تقع على عاتق الشركة.
- **تجنب التعقيد والتفاصيل المبالغ فيها:** على البنك رفض أي إجراءات من شأنها فرض تفاصيل مبالغ فيها عند فتح الاعتماد أو تعديله. فالمستورد قد يحاول تعقيد الأمور على المصدر، وعلى المصدر أن يكون يقظًا لهذا الأمر وأن يطلب التبسيط في حالة التعقيد. ويجب على البنك التحقق من عدة أمور قبل فتح اعتماد مستندي للمستورد:

الشروط السياسية:

- ✓ التأكد من الاستقرار السياسي في بلد الاستيراد.

الشروط القانونية:

- ✓ معرفة المبادئ الأساسية في القانون المدني والتجاري لبلد الاستيراد.
- ✓ فهم أحكام عقود البيع وحقوق والتزامات الدائن والمدين.
- ✓ معرفة السياسة الاقتصادية للدولة.

الشروط الاقتصادية:

- ✓ تقييم الوضع الاقتصادي لبلد الاستيراد.
- ✓ ربط الوضع الاقتصادي بالواقع الصناعي وموارد الدخل الرئيسية في البلد.
- ✓ تقدير مدى إقبال الجمهور على البضاعة محل عقد البيع.

الشروط التجارية:

- ✓ التسهيلات التجارية والاقتصادية التي يتمتع بها المستورد.
- ✓ قوة المنافسة التجارية لصاحب البضاعة المباعة.
- ✓ مقارنة القيمة السوقية للبضاعة مع القيمة المنصوص عليها في عقد البيع أو الاعتماد.

الشروط الشخصية:

- ✓ التأكد من الأمانة التجارية والمصداقية التي يتمتع بها المستورد.

الشروط الجغرافية:

- ✓ معرفة مدى تعرض بلد الاستيراد للاضطرابات الطبيعية التي قد تؤثر على الوضع الاقتصادي.
- ✓ تقييم سهولة المواصلات والاتصالات في بلد الاستيراد.

المطلب الثاني: بعد فتح الاعتماد المستندي:

بعد إتمام الإجراءات السابقة لفتح الاعتماد المستندي، وخلال عملية تنفيذه، يجب اتخاذ الاحتياطات التالية:

1. يمنح بنك الإصدار الوقت الكافي لمراجعة المستندات، ليقرر بناءً عليها قبول أو رفض دفع القيمة المالية للصفقة.

2. البنك غير مسؤول عن فقدان المستندات أو الأخطاء في الترجمة، حيث يقتصر دوره على الجانب التمويلي للعملية وضمان تنفيذها.

3. يجب أن يتم الاتفاق بين الطرفين في حالة طلب أي تعديل.

4. عندما يتعلق الأمر بقيمة الصفقة، يجب إرفاق نسختين من الفاتورة الشكلية، خاصة إذا كان هناك تغيير في مواصفات البضاعة.

5. لا تُمنح وثيقة عدم الإرسال إلا في حالة تنازل المصدر بشكل نهائي عن الدفع أو عن عرض الوثائق المتعلقة بالبضاعة للدفع، ويجب إخطار البنك فاتح الاعتماد بهذا التنازل.

شروط إدارة المشروع التجاري:

يتعين على البنك فهم النظام الخاص بمؤسسة المشتري التجارية وطبيعة علاقاتها التجارية مع المؤسسات الأخرى.

شروط تمويلية:

تشير هذه الشروط إلى الوضع الحالي للمستورد في حالة وجود تعاملات سابقة مع البنك، إلا إذا كانت هذه التعاملات قائمة على درجة عالية من الثقة والائتمان.

شروط مالية:

يجب على البنك أن يكون على دراية بالوضع المالي لبلد الاستيراد، وبحالة ميزان مدفوعاته الخارجية. كما يجب أن يفهم أثر السياسة المالية للدولة على البنك، وأن يقيّم مدى قدرة المشتري على مواجهة التزاماته الخارجية في حالة فرض الدولة رقابة على النقد الأجنبي.

الخاتمـــــــــــة

في الختام، يمكن التأكيد على أن الاعتماد المستندي يلعب دورًا بارزًا في تجنب مخاطر التجارة الخارجية. يعتبر الاعتماد المستندي آلية مالية موثوقة ومقبولة عالميًا لتسوية المدفوعات في عمليات التجارة الدولية. يوفر هذا النوع من الاعتماد الضمانات للبائع والمشتري على حد سواء، حيث يتم استخدام الأموال المودعة في البنك كضمان للأطراف المتعاملة.

من خلال الاعتماد المستندي، يمكن للبائع أن يطمئن إلى استلام المدفوعات بمجرد تقديم الوثائق المطلوبة والامتثال لشروط الاعتماد. وبالمثل، يمكن للمشتري أن يتحقق من جودة وصحة البضائع أو الخدمات المستلمة قبل أن يتم الدفع. يتم بذلك تقليل مخاطر الاحتيال وعدم الوفاء بالتزامات الدفع ويزيد من الثقة بين الأطراف التجارية.

علاوة على ذلك، يساهم الاعتماد المستندي في تعزيز التبادل التجاري وتوسيع نطاق الأعمال الدولية. فهو يسمح للشركات بالتعامل مع أطراف جديدة في أسواق خارجية بطريقة آمنة وموثوقة. ومن خلال تعزيز الثقة بين الأطراف وتخفيف المخاطر النقدية والائتمانية، يتيح الاعتماد المستندي تحقيق استقرار ونمو اقتصادي على المستوى العالمي.

بشكل عام، يمكن القول إن الاعتماد المستندي يعد أداة هامة في تجنب مخاطر التجارة الخارجية وتحقيق الأمان والثقة بين الأطراف التجارية. وباعتباره آلية موثوقة لتسوية المدفوعات، فإن الاعتماد المستندي يسهم في تعزيز العلاقات التجارية الدولية وتعزيز التنمية الاقتصادية على المستوى العالمي.

نتائج الدراسة

من خلال الدراسة التي أجريناها حول دور الاعتماد المستندي في تجنب مخاطر التجارة الخارجية تحصلنا على عدت نتائج والمتمثلة في:

- يساهم الاعتماد المستندي في توفير ضمانات للمصدر والمستورد في عملية التجارة الخارجية.
- يعزز الاعتماد المستندي الثقة بين المصدر والمستورد في عملية التجارة الخارجية، حيث يشعر المصدر بالأمان فيما يتعلق بتلقي المدفوعات المستحقة، بينما يكتسب المستورد ثقة في أنه سيتلقى المنتجات أو الخدمات المتفق عليها بالضبط كما هو محدد في العقد.
- يمكن للاعتماد المستندي تقليل المخاطر السياسية والقانونية المرتبطة بالتجارة الخارجية
- يعتبر الاعتماد المستندي أداة توفرها البنوك من اجل تسهيل التبادل التجاري بين المصدر والمستورد.
- ينشأ من الاعتماد المستندي التزامات بين المصدر والمستورد، مما يفرض مسؤوليات على الأطراف المشاركة حيث يتم تحديد حقوق وواجبات الطرفين بشكل واضح في الاتفاقية القانونية المتعلقة بالاعتماد المستندي، مما يضمن تنفيذ العملية التجارية بطريقة ملتزمة ومسؤولة.

إختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة التي تم إجراءها تبين صحة الفرضية الرئيسية حيث أن الضمانات التي يقدمها الاعتماد المستندي بالنسبة للمصدر والمستورد هي تجنب وتقلل من مخاطر التجارة الخارجية من خلال توفير ضمانات الدفع، الجودة، التسليم، والالتزام بالشروط التجارية.

- الفرضية الأولى:

يمكن القول إن الاعتماد المستندي كوسيلة تمويل التجارة يساهم في تحقيق التمويل اللازم وتحد من مخاطر التجارة الخارجية من خلال تحويلها إلى البنك الذي يضمن ويعزز الثقة والمصداقية بين الأطراف المشاركة ومنه فإن الفرضية مقبولة.

- الفرضية الثانية:

يمكننا القول أن دور البنوك في الاعتماد المستندي يتمثل في تقديم الضمان للمتعاملين من خلال إصدار وتأكيد هذه الاعتمادات، والتي تساعد في تقليل المخاطر المرتبطة بالمعاملات التجارية الدولية. لذلك، يمكننا القول إن الفرضية مقبولة.

توصيات الدراسة:

- ✓ يجب تقديم دعم وتسهيلات لشركات الوطنية من أجل تشجيعها في الدخول للأسواق الدولية.
- ✓ العمل على ابتكار أساليب جديدة في تمويل التجارة الخارجية بهدف تجنب نسبة أكبر من مخاطر.
- ✓ تعزيز من الاعتماد المستندي وتطويره

آفاق الدراسة:

- ✓ دور الضمانات البنكية في تعزيز التجارة الخارجية.
- ✓ الاعتماد المستندي وتحقيق السيولة المالية في التجارة الخارجية.
- ✓ تقييم الأطر القانونية والتنظيمية للاعتماد المستندي في التجارة الدولية
- ✓ تأثير الاعتماد المستندي على التجارة الخارجية للدول النامية
- ✓ الاعتماد المستندي الإلكتروني(التحديات والفرص)
- ✓ الاعتماد المستندي والتجارة الرقمية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

كتب:

- جمال يوسف عبد النبي، الاعتمادات المستندية، مكتب روعة للطباعة، عمان-الأردن، ط1، 2001.
- عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 86.
- مازن عبد العزيز فاعور الاعتماد المستندي والتجارة الالكترونية، الطبعة الأولى منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006،
- حبه صبرينة: الاعتماد المستندي القطعي (دراسة في ظل النشرة رتم 600)، ط1. دار هومة، الجزائر،2018،
- ذ. غازي صالح محمد الطائي، الاقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل
- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، مصر، 2004.1999
- سامي عفيف حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، الكتاب الأول، (مصر، الدار المصرية اللبنانية، 2005).

أطروحات:

- بن عثمان فريدة، النظام القانوني للصيغ التجارية الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2017/2016.
- جبار رقية النظام القانوني للعمليات البنكية الدولية: الاعتماد المستندي والكفالة البنكية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، 2017.
- سعد محمود خميل الكواز، هيكل الاستيرادات وأثره على نمو وتطور القطاعات السمعية في العراق لفترة 1958-1990، أطروحة دكتورة مقدمة إلى مجلس كمية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل 1995.

مذكرات:

- سعيدي زهرة: الاعتماد المستندي، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر 2014.
- علودة نجمة دامية، دور المؤسسات المصرفية في التجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم القانونية، تخصص القانون الدولي للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية بتيزي وزو، سنة 2014،

- عسال محمد طيب تحرير التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد الوطني، مذكرة التخرج ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة واقتصاد المؤسسة، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 2014/2015.
- عبد القادر شاعة، الاعتماد المستندي أداة دفع وقرض، دراسة الواقع الجزائري، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- دليلة طيبي، مخاطر وضمانات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، دراسة حالة الجزائر BEA، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماستر(أكاديمي) في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2015.
- رشيد شلالي، تسيير المخاطر التجارة الخارجية الجزائرية، مدكرة ماجيستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011.
- شوقي طارق، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 2006.

مطبوعات:

- محي الدين إسماعيل علم الدين، موسوعة أعمال البنوك من الناحيتين القانونية والعملية الجزء الثالث، 1987
- طاهر لطرش، تقنيات البنوك الطبعة الرابعة ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون – الجزائر،
- علي الأمير إبراهيم: التزام بفحص المستندات بالنسبة للاعتمادات المستندية، دار النهضة، القاهرة، الطبعة 2004.
- د. صالح بن عبد الله بن عطاف العوفي، المبادئ القانونية في صياغة عقود التجارة الدولية، مركز الطباعة والنشر بمعهد الإدارة العامة -. ط1998.
- رشاد الحصار وآخرون، التجارة الخارجية دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000.
- حسام علي داود آخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، (مصد، دار الجامعة الجديدة، 2007).
- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي-نظريات وسياسات- ط1، (عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ب ت).

- رانيا محمود عمارة، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة 1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر 2016.
- سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية، الطبعة الثانية، مصر 1993.
- محمد عبد الفتاح ترك، عقود البيوع البحرية الدولية، دار الجامع الجديد للنشر-مصر، ط1، 2007.
- عمر طلعت الطراونة، المستشار في إدارة الشراء والتجارة الدولية، درا البداية منشرون موزعون، عمان-الأردن، ط1، 2012.
- جاك صابونجي، المصطلحات التجارية الدولية انكوتيرمز2000، إتحاد المصارف العربية، 2001.

مقالات علمية:

- سامية جدو: قراءة تقييمية في النظريات التجارة الدولية (من نظرية الميزة النسبية إلى نظرية الميزة التنافسية)، حوليات جامعة الجزائر 1 العدد 32- الجزء الثالث، سبتمبر 2018.

مراجع أجنبية:

- Oana Simona Hudea: Classical, Neoclassical and New Classical Theories and Their Impact on Macroeconomic Modelling, Procedia Economics and Finance, N 23, Elsevier, 2015.
- paveau. J et duphil. F. Exporter Pratique du commerce international, édition fouchers, 22 Edition, Paris France 2010.
- Legrand. G, martini. H, Gestion des opérations Imports- Exports, édition DONOD, Paris France, 2008.
- GODFROID Yves, Les incoterms 2010, Espace entreprise, Mars 2011, p 1. Sita internet : www.barreaudeliege.be/actu/incoterms 2010, Date d'entrée : 20-01-2018.
- HADDAD S. et Collectif, Les incoterms : international commercial terms, Pages bleues éditions, Alger, Algérie, 2009.

- Habib Kraiem, Incoterms, Liner Terms & Coûts de Transport Maritime, édition L'Univers du Liver, Tunisie, 2005.
- S. Haddad et Collectif, Les Incoterms 2000, pages bleues – editions, Bouira Algérie, 2009.
- Jonas Malfliet, Incoterms 2010 and the mode of transport: how to choose the right term, Institute of Private International Law, Law Faculty, Ghent University – Belgium, 2011.

الملاحق

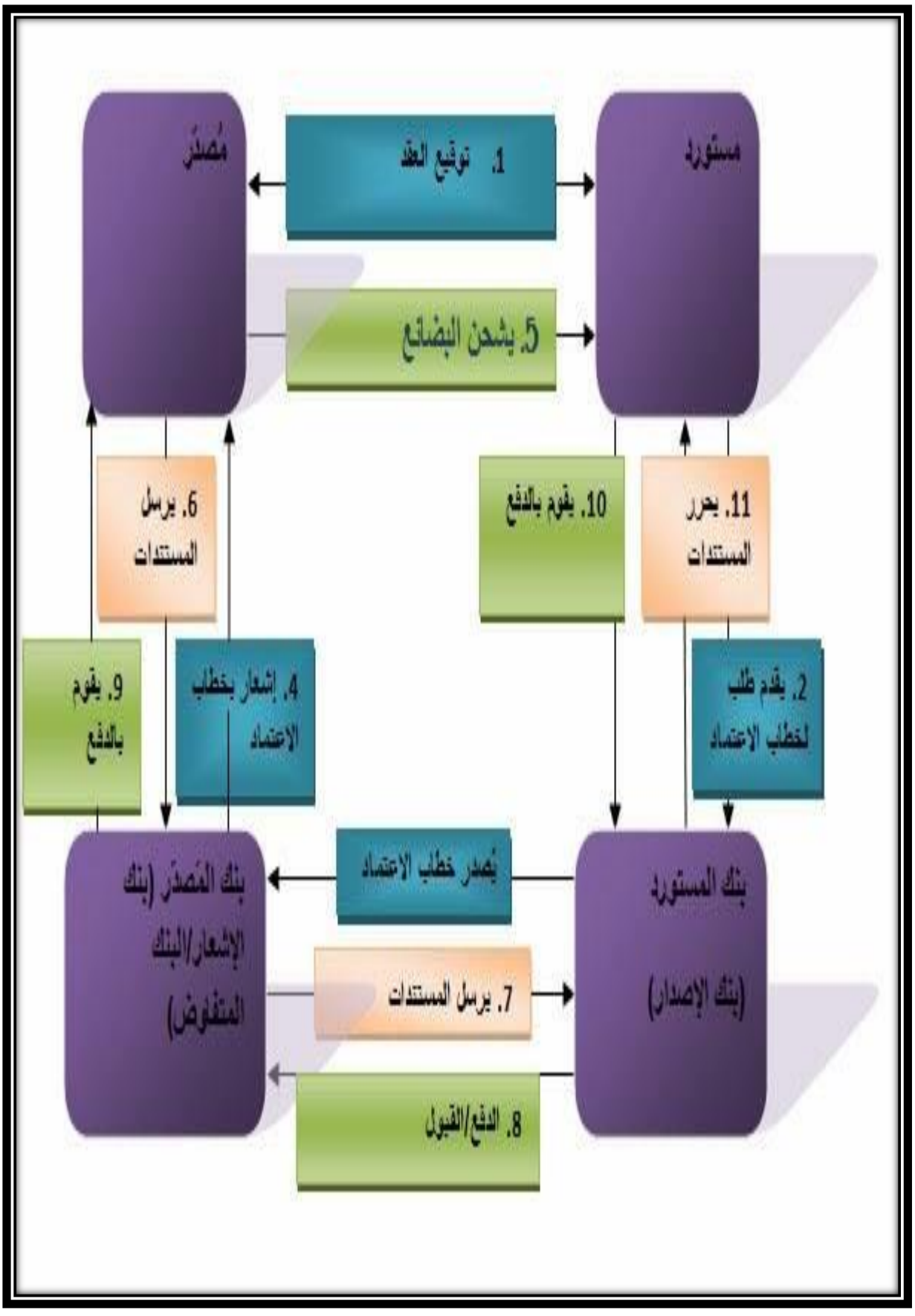
مُصدّر
1. توقيع العقد
مستورد
5. يشحن البضائع
6. يرسل المستندات
10. يقوم بالدفع
11. يحرر المستندات
9. يقوم بالدفع
4. إشعار بخطاب الاعتماد
2. يقدم طلب لخطاب الاعتماد
بنك المُصدّر (بنك الإشعار/البنك المتفاوض)
يُصدر خطاب الاعتماد
بنك المستورد (بنك الإصدار)
7. يرسل المستندات
8. الدفع/القبول

CHERO PIPING S.p.A.

ISO 14001 BUREAU VERITAS Certification
ISO 45001 BUREAU VERITAS Certification
ISO 9001 BUREAU VERITAS Certification

Messrs — Code: C02672

GROUPEMENT BERKINE (SH-AAC) ROUTE DE CINA ZONE DES PARTENAIRES
24 FEVRIER 30500 BP 394 HASSI
MESSAOUD W.DE OUARGLA
ALG

Goods Destination
ALGERIE
ALG

Proforma Invoice

No.	Date	Page
658/2023/OC Rev.0 - 22/08/2023	**19/10/2023**	1

Vat Code Nr	NIF C.F.	Your Order	**PO** Date **31/08/23**
Payment	**SEE DOCUMENT NOTES**	Tel.	Fax.
Bank	/ ABI CAB C/C		
IBAN		SWIFT	
Delivery Terms	**CFR (INCOTERMS 2020)** Shipping	Packing	
Forwarding Agent			
Penale	**N**		

To the above sales condition we are pleased to confirm your Order For:

Our Pos.	Your Pos.	Code Description	U.M.	Q.ty	Unit Price/U.M.	Discount (Surcharge)	Amount	Deliv. Date
10	1		MT					25/02/2024
20	2		MT					25/02/2024
30			-					25/02/2024

Note

PAYMENT:
BANQUE:
ADRESSE
SWIFT
IBAN :

DELIVERY TERMS : CFR (INCOTERMS 2020) DJENDJEN PORT ALGERIAN
-
COUNTRY OF ORIGIN :

Amount	VAT	Amount	Vat Exemption reference		
Taxable amount		Vat Total amount		Currency	Total Net Amount
				$	

GROUPEMENT BERKINE

" Groupement régi par décret legislatif 93-08 du 25 Avril 1993 "

Route de Cina, BP 394, Hassi Messaoud, 30500, Algérie. Tel: 029-74-22-00 Fax: 029-74-22-09/10

PURCHASE ORDER

Fournisseur Adresse: Contact Tel: Fax: Email:	Ref: Priority Nos Contact: Email: Poste:

Sujet:

Adresse de livrais **ALGERIAN PORT**

Contact	Telephone:	Email:
Incoterm **CFR**	Date de Livraison	Destination Finale:
Termes de paiement: **Letter of credit at sight**	Code Fournisseur	Montant d'Ordre

Approbation GB Date:	Approbation GB Date:	Approbation de Fournisseur: Date:

Notes:

****

GROUPEMENT BERKINE

DRAFT PO ******

:59:	BENEFICIARY / BENEFICIAIRE:	APPLICANT / DONNEUR D'ORDRE :
:40A:	FORM OF DOCUMENTARY CREDIT / NATURE DU CREDIT DOCUMENTAIRE:	**IRREVOCABLE L/C**
:31D:	DATE AND PLACE OF EXPIRY / DATE ET LIEU DE VALIDITE:	
:32B:	CURRENCY CODE, AMOUNT / MONTANT DU DEVIS, CODE DEVISE:	
:41A:	AVAILABLE WITH…BY…/ MODALITE D'UTILISATION:	
:42P:	DEFERRED PAYMENT DETAILS / DETAIL DU PAIEMENT DIFFERE:	**AT SIGHT**
:43P:	PARTIAL SHIPMENTS / EXPEDITIONS PARTIELLES :	
:43T:	TRANSSHIPMENTS :	
:44A:	LOADING/DISPATCH/TAKING CHARGE AT/FROM / CHARGEMENT / EXPEDITION DE	
:44E:	PORT/ AIRPORTS OF LOADING/ PORT D'EMBARQUEMENT	
:44F:	PORT / AIRPORTS OF DISCHARGE/ PORT DE DECHARGEMENT	
:44C:	LATEST DATE OF SHIPMENT / DATE LIMITE D'EXPEDITION:	
:45A:	DESCRIPTION OF GOODS AND/OR SERVICE / NATURE DE LA MARCHANDISE: INCOTERM:	**CFR**
:47A:	ADDITIONA CONDITION / CONDITIONS SPECIALES:	**UCP 600 (Uniform Customs & Practice)**
:49:	CONFIRMATION INSTRUCTION : CONIFRMATION:	
:57D:	**NOTIFYING BANK / BANQUE NOTIFICATRICE:** Veuillez confirmer la banque, CONIFRMATION:	**Bank Name :** **Address :** **SWIFT:**
:71B:	CHARGES:	

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	IV
إهداء	V
الملخص	IX
المقدمة	أ
الفصل الاول: (الجانب النظري)	14
المبحث الاول: ماهية الاعتماد المستندي	15
المطلب الاول: مفهوم الاعتماد المستندي	15
المطلب الثاني: أهمية الاعتماد المستندي	16
المطلب الثالث: أنواع الاعتماد المستندي	16
المطلب الرابع: الاطراف المتدخلة في عملية الاعتماد المستندي	17
المبحث الثاني: ماهية التجارة الخارجية	18
المطلب الاول: مفاهيم حول التجارة الخارجية	18

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية	19
المطلب الثالث: مخاطر عمليات التجارة الخارجية وكيف يتم تجنبها	24
المطلب الرابع: مصطلحات التجارة الخارجية	39
المبحث الثالث: دراسات سابقة (عربية/أجنبية)	34
المطلب الأول: دراسات عربية	34
المطلب الثاني: دراسات أجنبية	35
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي	40
المبحث الأول: دراسة عملية حول الاعتماد المستندي على مستوى مجمع بركين	41
المطلب الأول: تعريف بالمجمع بركين والهيكل التنظيمي له	41
المطلب الثاني: مراحل سير الاعتماد المستندي	43
المبحث الثاني: الاحتياطات الواجب إتخاذها للحد من مخاطر الاعتماد المستندي	57
المطلب الأول: قبل فتح الاعتماد المستندي	57
المطلب الثاني: بعد فتح الاعتماد المستندي	58
الخاتمة	60

نتائج الدراسة	60
تقييم النتائج	61
توصيات الدراسة	61
آفاق البحث	61
قائمة المراجع	64